



ضيقة العدد: لطيفة بوجيدة



# تحرر المرأة وتحرر المجتمع من الاستبداد والاستغلال الرأسمالي، معركة واحدة

## كلمة العدد

### في نقد الفهم الليبرالي النخبوي للقضية النسائية

#### السياسة التعليمية بالمغرب: التعليم العالي نموذجاً

4

#### الفساد والغلاء وجهان لنظام طبقي استبدادي واحد

5

#### التهاب الأسعار ومزاعم السلم الاجتماعي بالمغرب

6

#### في الذكرى 12 لانطلاقتها: حركة 20 فبراير ورهانات التغيير

12

على الوضع الدوني للمرأة. وهو في الحقيقة، تركيز على النتيجة وإغفال الأسباب العميقة التي أنتجت هذا الواقع.

وفي هذا الإطار، طرحت الأطروحات التي تبناها المؤتمر الوطني الخامس ما يلي:

"إن وضع المرأة الدوني لم يكن دائماً قائماً في تاريخ البشرية وهو ليس محدداً بتكوين المرأة البيولوجي كما يدعي البعض. إنه نتيجة صيرورة تاريخية أدت منذ آلاف السنين إلى بروز العائلة البطريركية والدولة والملكية الخاصة والمجتمع الطبقي بشكل عام.

وقد استفادت الرأسمالية من هذا الوضع الدوني للمرأة لاستغلالها أكثر من الرجل (أجور أقل وظروف عمل أسوأ في الغالب). مما أنتج وضعاً تتعرض فيه المرأة لاستغلال مزدوج، واحد في البيت وآخر في العمل.

كما أن الرأسمالية تعتبر الأعمال المنزلية وعملية إعادة إنتاج قوة العمل التي تتحمل النساء جزأها الأكبر أعمالاً خاصة لا يجب أن يتحمل رأس المال أية مسؤولية فيها.

لذلك فإن نضال النساء من أجل المساواة مع الرجل على كافة المستويات مع ضمان الحقوق الخاصة للمرأة كامرأة وكأم يصب في النضال العام ضد الرأسمالية كنظام استغلالي، وتحتل النساء العاملات مقدمة هذا النضال لكونهن يعانين كنساء وكعاملات من استغلال واضطهاد هذا النظام، فلا تحرر فعلي للمرأة إلا في إطار المجتمع الاشتراكي".

ولعل أخطر ما في التركيز على محاربة الذكورية أنها قد تصل، إلى حد، أن تعتبر أن النضال الأساسي للنساء هو ضد الرجال. وفي هذه الحالة، فإنها تصب في خطة الرأسمالية لتقسيم الطبقة العاملة وإضعاف نضالها ضد الرأسمالية وتقسيم الشعوب وإضعاف نضالها من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

أن بناء حركة نسائية قوية يتطلب مواجهة الفهم النخبوي والليبرالي لقضية المرأة والتجدر وسط العاملات والكادحات في المدن والبوادي والعمل معهن على بلورة مطالبهن الخاصة وانخراطهن في النضال العام من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية.

تتسم الحركة النسائية المغربية بالضعف، وذلك لأسباب عدة، نذكر منها:

- طبيعة أغلب التنظيمات النسائية النخبوية المرتبطة بقياداتها المنحدرة من البرجوازية الصغرى والمتوسطة.

- التنظيمات النسائية للأحزاب اليسارية ضعيفة لأن هذه الأحزاب ضعيفة التجدر وسط الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات ولأن جزءاً من هذه الأحزاب يتبنى الفهم الليبرالي النخبوي للقضية النسائية.

- استقطاب النظام لعدد من قيادات الحركة النقابية في أجهزته المتخصصة في قضايا المرأة وإنجازها لتحويل طفيف في مدونة الأسرة.

- سيادة الفكر الليبرالي وفكر ما بعد الحداثة الذين يعزلان نضال النساء عن الصراع الطبقي في المجتمع.

- طغيان المنظمات غير الحكومية الممولة، في الغالب، إما من طرف مؤسسات امبريالية أو مؤسسات تابعة للقوى الاجتماعية-الديمقراطية التي تكرر الفهم النخبوي الليبرالي لقضية المرأة.

-رفع هذه الحركة، في الغالب، مطالب تستجيب لحاجيات وطموحات النساء البرجوازيات كالمناصفة التي تعني أن يتساوى عدد النساء والرجال في المناصب في أجهزة الدولة وفي مختلف المؤسسات التمثيلية والعمومية والخاصة وغيرها أو المساواة في الإرث... والحال أن العاملات والكادحات لا تستطعن، إلا نادراً، الوصول إلى هذه المناصب. كما أن الأغلبية الساحقة منهن ليس لهن ما يرثن.

إن ما سبق لا يعني أن هذه المطالب ليست مشروعة. إنه يعني أنها لا تمثل المطالب التي تحضى بالأولوية بالنسبة للعاملات والكادحات.

-كما أن نضال هذه الحركة يركز على الندوات وصياغة المذكرات المرفوعة للسلطات والتقارير المرفوعة للهيئات الدولية المختصة. بينما يغيب، بشكل شبه مطلق، النضال في الميدان (الوقفات والمسيرات والاعتصامات الاحتجاجية...).

-التركيز على محاربة الفكر الذكوري باعتباره المسئول الأساسي

## شبيبة النهج الديمقراطي العمالي تدعو لتكثيف وتوحيد النضال ضد الهجوم المخزني وتعلن انخراطها في النضالات الشبيبية والشعبية من أجل الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية

- تطالب بوقف كل أشكال المتابعات والملاحقات ضد النشطاء والمدونيين والصحافيين الأحرار وكل مناصري هموم الشعب المغربي مجددة مطلب السراح الفوري عن كافة المعتقلين السياسيين بالمغرب.

- تعلن رفضها القاطع للتوقيفات عن العمل والأجور والاقتطاعات للأساتذة بمختلف الفئات، على خلفية نشاطهم النضالي، وتدعو للمزيد من الإنخراط الفعلي والميداني في تحركات الشغيلة التعليمية وتوحيدها دفاعاً عن التعليم العمومي.

- تندد بالأحكام الجائرة الصادرة في حق الأساتذة المفروض عليهم التعاقد والأطر التربوية وتجدد تضامنها مع نضالات التنسيقية كما تطالب بوقف المتابعات والمحاكمات الصورية مع الاستجابة للمطالب العادلة لكل الشغيلة التعليمية المناضلة.

- تؤكد على الرفض المطلق للزيادات الصاروخية المتوالية في أسعار المواد الاستهلاكية والطاقيّة، وتطالب بالتراجع الفوري عنها، وفي هذا السياق تتوجه لعموم الفئات الشعبية المتضررة للتصدي الوحدوي لمواجهة هذا المد الانتقامي ضد الشعب المغربي.

- تعتبر أن روح حركة 20 فبراير لازالت تجري في شريان ووجدان الشعب المغربي برمته التوافق للانعتاف والتحرر من نيران الفساد والاستبداد، وتدعو بالمناسبة كافة القوى الشبيبية التقدمية الديمقراطية والماركسية والحيّة لتعميق اواصر العمل المشترك الوحدوي للرفي بنضالات الجماهير الشعبية نحو العدالة والحرية والكرامة.

عن اللجنة الوطنية للشبيبة  
الرباط في 26 فبراير 2023

الوطنية والجهوية والمحلية، الحركة الطلابية، حركة المعطلين، الشباب الكادح....)، وتؤكد انخراطها التام ضمن كل مواقع النضال إلى جانب أبناء وبنات الجماهير الشعبية.

- تستنكر أحداث العنف الطلابي الأخيرة في موقع القنيطرة وتجدد رفضها لكل أشكال العنف الطلابي لأنه لن يخدم سوى مصلحة النظام السياسي ومن يدور بفلكه وتتوجه لكل الفصائل التقدمية والديمقراطية لجعل الجامعة مدرسة للنضال النقابي الكفاحي على أساس المبادئ الأربعة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب وهي الجماهيرية والديمقراطية والتقدمية والاستقلالية.

- تستنكر الهجوم المتواصل ضد حركة المعطلين، وتساند نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب، وتدين الاستهदाات التي تلاحق اطرها وتناشد كافة الإطارات الحقوقية والنقابية والسياسية لتكثيف الجهود والتضامن مع نضالات الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب.



عقدت اللجنة الوطنية لشبيبة النهج الديمقراطي العمالي اجتماعها الدوري يوم الأحد 26 فبراير 2023 تحت شعار "نضال مستمر ضد الهجوم المخزني، والانخراط في النضالات الشبيبية والشعبية"، وبعد وقوفها على أبرز المستجدات والأوضاع الدولية والوطنية، قررت إعلان مايلي:

- تتقدم بأحر التعازي لعائلات المنكوبين جراء الزلزال الذي ضرب سوريا وتركيا وتعلن عن تضامنها مع الشعبين السوري/التركي وجميع ضحايا هذه الكارثة التي أصابت المنطقة.

- تؤكد أن العقوبات الأمريكية تحت اسم "قانون قيصر" والكيل بمكيالين في ما يخص "المساعدات الإنسانية بعد الزلزال" هي تقليد إمبريالي رجعي لتكريس الهيمنة الإمبريالية الأمريكية والعنصرية والشوفونية بين الشعوب وتطالب برفع الحصار الأمريكي اللاشعري ضد الشعب السوري.

- تدعو إلى التصدي الوحدوي والقوي للمحاولة الدنيئة لتنظيم قمة العار "النقبة 2" في بلادنا، والسير قدماً لتكثيف المواجهة الحازمة لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب ومناهضة الإمبريالية الأمريكية والفرنسية.

- تجدد رفضها للحرب الجارية في أوكرانيا والتصعيد الحاصل بقيادة حلف الناتو كمبرق بارز لأي تسوية سلمية، ومطالبتها بحل هذا الحلف الإمبريالي لما له من أعمال إجرامية تخريبية ضد الشعوب.

- اعتزّارها بنضالات الشبيبة المغربية في كل جبهات النضال والصمود (الشبيبة التعليمية، التنسيقيات

## فصيل طلبة اليسار التقدمي يتضامن مع الحركات الاحتجاجية ومع ضحايا مباراة المحاماة

- نستنكر أحداث العنف الطلابي الأخيرة في موقع القنيطرة ونجدد رفضنا لكل أشكال العنف الطلابي لأنه لا يخدم سوى مصلحة النظام ومن يدور بفلكه ونتوجه لكل الفصائل التقدمية والديمقراطية لجعل الجامعة مدرسة للنضال النقابي الكفاحي على أساس المبادئ الأربعة للاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

- تشبثنا بالعمل الوحدوي الكفاحي واستعدادنا التام للنضال المشترك مع كافة فصائل أوطم الديمقراطية والتقدمية وكل القوى الحية للشعب المغربي دفاعاً عن التعليم العمومي وعن حق أبناء الجماهير الشعبية في تعليم شعبي ديمقراطي علمي وموحد؛

- تضامننا مع الجماهير الطلابية بكافة المؤسسات الجامعية ومعاهد التعليم العالي فيما تتعرض له من مخططات طبقية تستهدف حق أبناء الكادحين في التعليم ومختلف أشكال القمع والتضييق والحصار الذي تتعرض له.

أخيراً، وإيماناً منا بالعمل الوحدوي ندعو كافة الفصائل الديمقراطية التقدمية وكافة الطلبة والطالبات لإحياء ذكرى 23 مارس المجيدة بشكل وحدوي وجعلها مدخلاً لنقاش واع ومنظم حول إمكانية إطلاق معركة طلابية وطنية دفاعاً عن مجانية التعليم و مناهضة التطبيع الأكاديمي..

عاش التوجه الطلابي الديمقراطي  
عاش الاتحاد الوطني لطلبة المغرب  
جماهيرياً، ديمقراطياً، تقدماً ومستقلاً  
عن السكترتارية الوطنية للفصيل  
بتاريخ: 27 فبراير 2023

وأمام هذا الهجوم الخطير الذي أدخل الجامعة المغربية في حالة زيف حاد سرعان ما ستتعمق تجلياته الخطيرة على الشعب المغربي ككل، ندعو كافة الفصائل الديمقراطية والتقدمية لتقوية وتصليب وتنظيم التوجه الديمقراطي وبناء جبهة طلابية للنضال ضد المخططات الطبقية التصفية كمدخل أساسي لتوحيد وتنظيم نضالات الحركة الطلابية وصمد هجوم النظام الرجعي على التعليم العمومي.

وبناءً على ما سبق فإننا في فصيل طلبة اليسار التقدمي نعلن ما يلي:

- تنديدنا بالسياسات اللوطنية، واللاديمقراطية واللاشعبية التي ينتهجها النظام المخزني في قطاع التعليم وسائر القطاعات، وتأكيدنا على الاستمرار في النضال من أجل تعليم شعبي ديمقراطي علمي وموحد.

- تنديدنا بتطبيع النظام المخزني مع الكيان الصهيوني الغاصب الذي يقوم بمجازر في حق شعبنا بفلسطين وآخرها ما حدث أمس بقرية حوارة ضواحي نابلس الفلسطينية..

- تضامننا مع كافة الحركات الاحتجاجية بربوع وطننا الجريح ونضالات الطبقة العاملة وعموم كادحات وكادحي الشعب المغربي بالمدن والقرى والمداشر.

- تضامننا مع ضحايا امتحان أهلية مزاوله مهنة المحاماة المضربين عن الطعام في مقر الجمعية المغربية لحقوق الإنسان فرع تمارة.

- تضامننا مع نضالات الحركة الطلابية التونسية واعتزازنا بالمعركة الوحدوية الوطنية التي يخوضها الاتحاد العام لطلبة تونس.

يتابع فصيل طلبة اليسار التقدمي التطورات التي تعرفها الجامعة المغربية طيلة الموسم الجامعي 2022/2023 والتي تأتي في سياق عام عنوانه الرئيسي الهجوم الطبقي المسعور للكتلة الطبقية السائدة والنظام القائم على القوت اليومي للجماهير الشعبية والزحف على جزء مهم من مكتسباتها وتضييق الخناق على ما تبقى من حريات منتزعة (ارتفاع الأسعار، ضرب الحق في الشغل، تقليص المنح...) وتحرير إجراءات اجتماعية لاشعبية وتفقيرية تنفيذاً لإملاءات المؤسسات الدولية الإمبريالية.

وتخوض الجماهير الشعبية التي نفضت عنها الخوف، ولم تعد تنخدع بمناورات النظام المخزني والقوى المتتفة حوله وشعاراته الديماغوجية وديمقراطيه الزائفة، نضالات متعددة وطويلة النفس من أجل مطالبها العادلة والمشروعة في الشغل والسكن والتعليم وضد الإقصاء والتهميش على طول الخريطة.

أما على مستوى قطاع التعليم فيستمر النظام التبقي في تنزيل مخططاته الطبقية التخريبية الهادفة إلى خوصصة الجامعة المغربية وحرمان بنات وأبناء الشعب المغربي من حقهم المقدس في التعليم وتكثيف هجومه متعدد الأوجه على الحركة الطلابية، بالإضافة لاستمرار هرولة النظام المخزني نحو التطبيع مع الكيان الصهيوني الغاصب وجر العديد من الجامعات المغربية لتوقيع اتفاقيات مع جامعات الكيان الصهيوني.

وفي مقابل هذا، شهدت المواقع الجامعية معارك بطولية رغم أنها كانت مشتتة في أغلبها (الرباط، وجدة، فاس...)، وفي المقابل لازالت أزمة أطراف الحركة الطلابية تتعمق مع توالي المواسم الجامعية في ظل غياب المبادرات الجادة والعمل الوحدوي، وسقوطها في العنف أكثر من مرة.

## لا بد من المقاومة الشعبية

بركان

بعد وقفهم الاحتجاجية.

العمال/ات الزراعيون يقررون تنظيم مسيرة يوم 7 مارس

عامّة، وحملنا كامل المسؤولية لأجهزة السلطة على هذا الخرق، وما يترتب عنه من تطورات نضالية تصعيدية جراء حرمان العمال من أجرهم الشهري حقهم البسيطة والمشروعة لمدة تفوق خمسة أشهر. وأن هذه الإجراءات تعد مناورة لربح الوقت لصالح الباطرون ليس إلا..

عن محمد علاي بتصرف

بالحاج، بعد انقطاع الكهرباء عنهم. قرار منع الوقفة الاحتجاجية امام مقر عمالة بركان الذي اتخذته السلطات يشكل في حد ذاتها هاجسا أمنيا وتواطؤا مكشوفًا مع السياسة التماطل من طرف الباطرون ضدًا على حقوق عمال الزراعيين بشكل خاص وعموم الفلاحين الكادحين المنخرطين في صفوف الطبقة العاملة

بعد الخروقات في المساطير... وفي نفس المنطقة بركان، العمال الضيعات بالحاج وشركة فريد ماد أصبحوا يعيشون مأساة انسانية وفضيحة قانونية بالرغم من اللقاء الذي انعقد بمقر عمالة بركان بين ممثلي السلطة ووفد النقابي عن الجامعة الوطنية القطاع الفلاحي ببركان وتحت إشراف اخينا نورالدين البقال الكاتب العام للفرع الجامعي ببركان وكذا وفد مرافق له. ورغم الوعود التي قدمتها السلطة في غياب الباطرون عن الضيعات بالحاج وشركة فريد ماد، حيث التمسست المهلة ايام من أجل تسوية المشكل، لكن اتضح ولمسنا التماطل المتمثل في الوقت، وبالمنااسبة وقفة 28 فبراير طالبنا بالوفاء والتطبيق القانون حسب ماورد من السلطة في الاجتماع السابق. كما ان لجنة تكلفت بالمعاينة الميدانية للمشكل عن انقطاع الكهرباء، بعد ما تبين ان صاحب الضيعة قد تخلى عن واجب الأداء المتعلقة في دمة صاحب الضيعة الشيء الذي يوضح لنا تخليه ضمنها عن ما ورد في الدفتر التحملات، كما تكلفت السلطة بتسوية المشكل في الضيعة

نظم العمال والعاملات الزراعيين المنتمين للجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل، وقفة احتجاجية امام مقر عمالة بركان يوم الثلاثاء 28 فبراير 2023، ورغم قرار المنع من طرف السلطات المحلية إلا أن اصرار وصمود القواعد النقابية على تجسيدها وجعلها وقفة ناجحة بكل المقاييس النضالية، حيث تليت كلمة العضو الجامعي المشرف جهويا على التنظيم النقابي، ليتم بعد ذلك اللجوء إلى مقر الاتحاد المغربي للشغل ببركان. حيث عقد الاجتماع تحت إشراف الكاتب العام للفرع المحلي للجامعة الوطنية ببركان.

وقد خلص اللقاء إلى ضرورة القيام بمسيرة احتجاجية انطلاقًا من مقر الاتحاد المحلي "امش" وذلك يوم الثلاثاء 7 مارس 2023 على الساعة الحادية عشرة صباحًا. فمزيدًا من اليقظة والتعبئة النضاليين، وتحية عالية لصمود واصرار العمال والعاملات الذي هو السبيل الوحيد لانجاح كل أشكال النضالية، وبالتالي انتزاع الحقوق المشروعة والعادلة.

ان العاملات والعمال الزراعيين لازالوا يعانون من استمرار واقع التمييز في ظل العدوان على الحق في التنظيم، كما هو حال اخواتنا في نقابة ألفا بواصي alpha poison ثم طردهم بمجرد تشكيل مكتب النقابي، وتحويل ملفهم إلى القضاء



بوعنان

## حول حراك بوعنان المشروع.

الإطارات التقدمية الصامدة، ولعموم المناضلين الأحرار، تحية الخزي والعار لكل الخونة والمتكابين على معركة المعتقل خدمة للنظام.

الحرية للمعتقلين. الاستجابة لمطالب الساكنة إدانة القمع لنفض مختلف الكائنات التي تحاول اجهاض الحركات الإحتجاجية المشروعة.

عن علي وحمام فقير وعبد الصادق بنعزوز بتصرف

الذي طال مناضلي البلدة (أسامة المولوع وأحمد العلمي) بسبب مشاركتها الساكنة في الاحتجاج على الاستنزاف الفادح لجيوب الفقراء والكادحين،

وقد تم تجسيد وقفة احتجاجية يوم 25 فبراير تحت التطويق والحصار الذي فرضته أجهزة القمع الطبقية، والذي لم يزد الأحرار والحرائر المشاركين/ت في الشكل النضالي إلا عزيمة وصمودا.

وعرفت الوقفة مشاركة كل من الجمعية المغربية

لحقوق الإنسان فرع بني تجيت والجامعة الوطنية للتعليم المنضوية تحت لواء الاتحاد المغربي للشغل ببني تجيت ومجموعة من المناضلين ببني تجيت وذلك تلبية لدعوة الجمعية المغربية بتجسيد قافلة تضامنية نحو بلدة بوعنان.

تحية الصمود لساكنة بوعنان و مناضليها رجالا ونساء، و لكل

يتعرض حراك بوعنان المشروع لمحاولات عدة جهات لافشاله:

- اعتراض للنساء والضغط عليهن من أجل التخلي عن المقاومة،

- تهديد ارباب وسائل النقل التي تساعد المحتجين على الانتقال الى اماكن الاحتجاج.

- تدخل مجالس المنطقة وفي مقدمتها مجلس الجهة للعب دور "رجال المطافئ". فمن البرلمان إلى المجالس الجهوية والمحلية نجد مختلف الكائنات تقف بجانب أجهزة الدولة في مواجهة المطالب العادلة التي تناضل من أجل تحقيقها الجماهير الشعبية.

أمام هذا "التكالب"، واستجابة لنداء فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان ببني تجيت، تقرر تركيز الاعتصام أمام قيادة بوعنان للضغط من أجل الإفراج عن المناضلين المعتقلين احمد واسامة، ومن أجل الاستجابة لمطالب الساكنة التي تعيش مآسي حقيقية نتيجة سياسات التهميش والهماشة.

للاشارة تستمر ساكنة بلدة بوعنان في المعركة النضالية التي تخوضها (وقفات مسيرات اعتصامات..) تنديدا بالغلاء والتهميش والعسكرة والقمع والاعتقال التعسفي



## السياسة التعليمية بالمغرب – التعليم العالي نموذجا

سعد مرتاح

العلوم الإنسانية والقانونية والاجتماعية، حيث يتم الاعتماد المكثف على الحفظ والاستظهار في تقويم المعارف.

ثالثا: تغيب الحوار سواء كممارسة تربوية او كهيكل ومؤسسات فالمؤسسة للتلقين وليست للحوار والنقاش بين أطراف العملية التعليمية.

فيما يخص الولوج لمؤسسات التعليم العالي وما يرتبط بها من مبدأ المجانية والعمومية:

فسياسة الدولة كانت واضحة وثابتة في الحد منه وتقليص الولوج إليه ما أمكن فالمذكرة الصادرة عن الديوان الملكي التي سبق الحديث عنها وصفت التعليم العالي بأنه "التعليم العالي هو جوهر الفكر ولا نرى موجبا لنشره في الوقت الراهن" وكان المقصود من هذه الإشارة هو الاكتفاء بمستويات التعليم الدنيا (الابتدائي والثانوي)؛ أي في النهاية تكوين أطر صغيرة تتولى مهام صغيرة في الإدارة والاقتصاد متعلمة لكنها غير مفكرة وبالتالي لن تخلق متاعب لـ "لحكم" ولن تتعرض للتيارات الفكرية والادبيولوجية التي كانت تعج بها الجامعة المغربية. كما أنها لن تزاخم أبناء الطبقة المسيطرة في المناصب العليا والحساسة للدولة

وان كانت نضالات الشبيبة التعليمية والقوى التقدمية أوقفت نسبيا هذا الطرح الشيء الذي جعل الدولة تمرره في أوقات لاحقة بطرق ملتفة حيث انها وان حافظت على مجانية التعليم في صيغته التقليدية فإنها التفت عليه عن طريق اعتماد مجموعة من التدابير والإجراءات التي تصب كلها في خانة الحد من وولوج التعليم العالي وأهمها :

– وضع شروط تكون تعجيزية احيانا لولوج بعض المؤسسات "ذات الاستقطاب الحدود" مثل مدارس المهندسين وكليات الطب والصيدلة ؛

– اعتماد سياسة ممنهجة لتقليص المنح ومنعها عن شرائع واسعة من الطلبة بدعاوي مختلفة.

– العمل بنظام تقادم البكالوريا.

– فرض قيود على الموظفين والاجراء الراغبين في متابعة دراستهم العليا.

– تقييد الولوج للسلك الثالث.

وبالتالي فحذاري أن يتم نقاش تكافؤ الفرص فقط بان الجميع يلج مؤسسات التعليم العالي، فتكافؤ لا يقتصر على الالتحاق فحسب، بل إلى أين يتم هذا الالتحاق، فمنظومة التعليم العالي العمومي تتميز بثنائية فريدة، وهي المتمثلة في إقرار تعليم عالي نخوي متميز (المحدود) وآخر شعبي (مفتوح)، ومؤسسات الاستقطاب المحدود تضم مؤسسات تكوين الأطر والمدارس العليا والمعاهد العليا التي تنتقي طلبتها، والمؤسسات ذات الاستقطاب المفتوح تضم المسالك الأساسية والمهنية للتكوين في الكليات وتتميز اجازاتها بكونها مفتوحة في أي حاصل على شهادة البكالوريا.

هذه الثنائية هي إقرار بضرب مبدأ توحيد التعليم العالي وضرب مبدأ تكافؤ الفرص فهي قائمة على التحيز الاجتماعي وعلى عملية انتقاء اجتماعي وهذا التحيز الذي يتجلى من خلال:

أن تلاميذ المناطق النائية والاسر الفقيرة هي التي تلتحق بالغالب لمؤسسات الاستقطاب المفتوح وتلاميذ الاسر الغنية والمتوسطة هي التي تلتحق بالغالب بمؤسسات التعليم المفتوح،

لان جودة التعليم الذي تلقوه الطلبة المنتمون إلى طبقات اجتماعية دنيا في المرحلتين الابتدائية والثانوية تحدد سلفا مسارهم في التعليم العالي فاللغة التي دروسوا بها في هي اللغة العربية في حين او أكثرية فروع التعليم العالي الانتقائية تتخذ الفرنسية لغة للتعليم، في حين ان الطلبة المنتمون إلى الطبقات المتوسطة او الغنية هم

التقمة ص 11

– الدستور الممنوح في فصوله 31،32،33،168.

– الميثاق الوطني للتربية و التكوين.

– قانون الإطار رقم 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي.

– مرسوم رقم 2.14.665 الخاص بتطبيق المادتين 53 و 54 من قانون الإطار 00.01 المتعلق بتنظيم التعليم العالي. ( المرسوم المتعلق بمعادلة الشهادات الخصوصية بالشهادات العمومية)

– القانون 12.105 المتعلق بالمجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي.

– الرؤية الاستراتيجية 2015-2030.

– قانون الإطار 51.17 المنظم المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي

### سياسات التعليم العالي بالمغربي:

وفي سنة 1995 سيتم التخلي عما خلصت إليه اللجنة الوطنية لإصلاح التعليم التي دعت إلى مجانية التعليم، وإنشاء لجنة خاصة شكلها الملك جاءت مطابقة لمضمون الرسالة التي أرسلها البنك الدولي حول التعليم والتي على إثرها سيصدر ما يسمى بـ "الميثاق الوطني للتربية والتكوين".

ويعد الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإطار المرجعي الذي يجسد التوجهات الكبرى للدولة في مجال التعليم. وهو في حد ذاته دليل على خضوع النظام المغربي وارتدائه لإملاءات الهيئات المالية الدولية. وقد أدى تطبيق الميثاق ومشتقاته (البرنامج الاستعجالي) إلى كارثة حقيقية.

وأمام الفشل المدوي للسياسة التعليمية للنظام، باعتراف هذا الأخير، سيضطر إلى تقديم مشاريع جديدة؛ إذ وضعت وزارة التربية الوطنية والتكوين مشروعها تحت عنوان "مدرسة جديدة من أجل مواطن الغد" في 09 شتنبر 2014.

ثم رؤية المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي (وهي رؤية القصر) التي حملت عنوان "من أجل مدرسة الإنصاف والجودة والارتقاء رؤية استراتيجية للإصلاح 2016-2030" وقانونها المنزل "قانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي" الذي حددت وظيفته في نقل مفاهيم المقولة ( السوق، المردودية، الحكامة، الشراكة، القابلية للشغل...) إلى مجال التعليم الشيء الذي يؤدي حتما إلى اكتساح الرأسمال لهذا القطاع وسنكتفي هنا في التطرق إلى 4 مقتضيات خطيرة يحملها قانون الإطار التي تعتبر خطيرة وضرب لما تبقى من المجانية وهي:

1- توجيه التلاميذ نحو التكوين المهني: الشيء الذي سيجعل تلاميذ الطبقات الفقيرة يتلقون المهارات التي تكفيهم فقط لأن يتحولوا إلى آلات في يد البورجوازية

2- ضرب مكتسبات الشغيلة التعليمية عن طريق إحداث دلائل مرجعية للوظائف والكفاءات تعتمد لإسناد المهام ولتقييم الأداء والترقي المهني على أساس الاستحقاق وجودة الأداء والمردودية كما هو معمول به في المقولة الرأسمالية،

3- تملص الدولة من مسؤولياتها المالية عن طريق تحميل عبء تمويل التعليم إلى جهات متعددة

4- دعم التعليم الخاص حيث أبقاه قانون الإطار 51.17 شريك للتعليم العمومي.

### تداعيات هذه السياسات:

– فيما يخص المناهج فيلاحظ انه هذه الإصلاحات تتميز بخصائص مشتركة وهي:

أولا: تغلب السلطوية على المناهج التربوية، فالمدرسة توظف لعملة إعادة انتاج علاقات القوة والسيطرة عبر تكريس قيم الطاعة والخضوع.

ثانيا: تغليب النقل على التفكير وهو ما يتم تكريسه من خلال أنظمة التقويم والامتحان خاصة في شعب

### السياسة التعليمية – إطار نظري

يعتبر التعليم احد أهم ركائز التنمية، ومن وسائل نقل وإنتاج المعرفة، وتثقيف الشعوب ونشر قيمها الوطنية، وتعتبر القلب النابض للمجتمع وذلك بنقله الخبرات والمعارف من جيل لجيل، وأيضا هو يعكس لطبيعة العلاقات الاجتماعية والتوجهات الادبيولوجية المعتمدة داخل المجتمع، ووالسياسة التعليمية تلعب دورا متناقضا: – الحفاظ على الوضع القائم وتبريره""؛ فالمدرسة "تحافظ على الميراث الثقافي الجماعي وتعمل على نقله إلى الأجيال القادمة بعد أن تظهره من عوامل الشر والانحراف ثم تحسن هذا الميراث وتدفع به إلى الأمام.

– المساهمة في تغيير المجتمع: لأن "المدرسة كمؤسسة ونظام ثقافي ووتربوي تخيم وتغير وقد كان من نتائج هذا الوضع الجديد تدخل سلطة الدولة لتوجيه وإدارة المدرسة والتحكم في مسار التغيير، فإذا كان لابد من التغيير فيلزم أن يخدم مصلحة الدولة ويقوي سلطتها ومركزها بل واحتكارها للمعرفة وهي احدى مميزات السلطة السياسية في المجتمعات التابعة".

كما يرتبط التعليم ارتباطا عضويا وجدليا بالفعل الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي فانظام التعليمي جزء من الواقع الاجتماعي بتناقضاته لمختلفة وصراعاته الإيديولوجية والسياسية. مما يفضي إلى توظيفه من طرف القوى؛ لهذا يتخذ الصراع في/ على السياسة التعليمية طابعا سياسيا واضحا يعكس اختيارات وتوجهات القوى المتحالفة أو المتنافسة أو المتصارعة وهو الشيء الذي يؤثر على باقي السياسات باختلاف أنواعها.

إن هذا الثقل السياسي قد يفسر جزئيا – لماذا كان التعليم في المغرب ملقا مستعجلا وموضع توتر ومحنة لبروز الخلافات الإيديولوجية. حيث شكل مصدرا مزمن للتوتر السياسي؛ وقطبا محرضا على الاحتقان الاجتماعي ومجالا خصبا لتلقين القيم الثقافية الخاصة بالنخبة السائدة.

### الأسس المرجعية لسياسات التعليم بالمغرب

يتدخل في السياسة التعليمية بالمغرب الأجهزة الأساسية للإمبريالية (الدول الإمبريالية، المنظمة العالمية للتجارة، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، إلخ) للتأثير على السياسة التعليمية بالمغرب خدمة لمصالحها وأهدافها، و لا يمكن فهم البرامج والمخططات التعليمية المحلية دون معرفة تصورات بعض هذه المؤسسات الامبريالية التي تملئ توجيهاتها على النظام التبعية القائم بالمغرب من أجل تنفيذها، تحت طائلة ضغوط مادية، و التي تربط صرف القروض بنسبة تنفيذ البرامج المملات، حسب جدولة زمنية محددة.

إن التدخل الإمبريالي في السياسة التعليمية المغربية محكوم بمنطق النظام العالمي الجديد المبني على "المرجعية النيوليبرالية" التي تركز دولة التخلي وخصوصية عموم القطاعات الاجتماعية ورهنا بيد الرأسمال ملكية وتدبيرا وتسييرا وتقريراً، والتي تتركز نظرتها للتعليم في العناصر الأربع التالية:

– اعتبار التعليم سلعة وبالتالي فهو سلعة تباع وتشترى وخاضع لقوانين العرض والطلب والربح والخسارة

– اعتبار المتعلم (الطالب) زبون وبمعنى حرية اختياره جودة العرض التعليمي حسب امكانياته

– اعتبار المؤسسات التعليمية مقاولات مما يؤدي أحيانا إلى تفويت تدبير مؤسسات التعليم العمومي للقطاع الخاص.

– اعتبار المدرس أجير.

وعلى المستوى المرجعي المحلي يتأطر التعليم العالي من خلال عدة قوانين و مراسيم يمكن إجمال أهمها في ما يلي:

## الفساد والغلاء وجهان لنظام طبقي استبدادي واحد

عبد السلام العسال

في قطاعات مختلفة في الصناعات الغذائية والإسمنت والطاقة... حيث يتواجد أفراد من داخل نفس العائلات على رأس مناصب في مجالس إدارات تلك الشركات، وعلى سبيل التوضيح، حسب نفس الدراسة القيمة، فعائلة عثمان بنجلون تسيطر على مقاعد في مجالس إدارات خمس شركات فضلا عن شركتها الرئيسية التي هي البنك المغربي للتجارة الخارجية، وتسيطر الشركة الوطنية للاستثمار المرتبطة ببنك التجاري وفا بنك على مقاعد في مجالس تسع شركات كبرى، وتستحوذ عائلة بنصالح على مقاعد في مجالس إدارات كل من البنك المغربي للتجارة الخارجية وبنك القرض العقاري والسياحي وشركة أطلنطا، كما تمارس نفوذا كبيرا على شركة الماس للمياه المعدنية فضلا عن شركتها الرئيسية سيدي علي.

ومن مظاهر الفساد التي تنخر الاقتصاد المغربي وتؤدي إلى المزيد من التصاعد في الغلاء ما كشفت عنه فضيحة 17 مليار درهم في مجال المحروقات التي وقفت عليها المهمة الاستطلاعية البرلمانية حول المحروقات التي ترأسها البرلماني عبد الله بوانو سنة 2018، والتي كشفت أن السعر المحدد كهامش للربح في كل لترو واحد من المحروقات لا يجب أن يتعدى 60 سنتما، في حين سجلت اللجنة البرلمانية أن هامش الربح في هذا المجال كان يتراوح ما بين درهم إلى درهمين، وبهذا وصل هامش الربح الممزوج بالفساد في شكل اختلاس إلى 17 مليار درهم أي 1700 مليار سنتم في ظرف ثلاث سنوات هي 2016، 2017 و 2018؛

وفي الوقت الذي ما زال فيه الرأي العام ينتظر تفعيل المسألة القانونية بخصوص سرقة هذا المبلغ الخيالي خارج إي إطار قانوني، تطل علينا فضيحة جديدة ودائما في مجال المحروقات، حيث أن بعض الشركات المستوردة للمحروقات التجأت، في الآونة الأخيرة، إلى استيراد الغازوال الروسي بثمن جد منخفض لا يتجاوز 170 دولار للطن أي أقل بـ 70%، ومازالت تبيعه في السوق الوطني بنفس الثمن الذي كانت الدولة تفسر ارتضاعه بغلائه على المستوى الدولي، ومن أخطر مظاهر الفساد في هذه القضية هو لجوء هذه الشركات إلى تزوير وثائق الاستيراد ومصادره وتغييرها بوثائق تضيد استيراده من دول الخليج، وهو ما يجعل هذه الشركات تجني أرباحا خيالية عن طريق التزوير والاختلاس وخيانة الأمانة، لتضاف هذه الأرباح إلى الأرباح السابق المتحصل عليها هي الأخرى بطرق احتيالية يسكنها الفساد.

نستنتج مما تقدم، ومن الدراسة المشار إليها أعلاه وغيرها من الدراسات ذات الصلة، ومن بينها الدراسات التي تصدرها المندوبية السامية للتخطيط، أن الاقتصاد المغربي ينخره الفساد، ولذلك فهو لا يخضع لا للمنافسة ولا للرقابة، بل حتى ولو كان ذلك يتم، من جهة، على حساب الطبقة العاملة المنتجة للثروة التي يتم استغلالها بشكل مكثف دون تمكينها من أبسط الحقوق الشغلية بما في ذلك تلك التي تنص عليها القوانين الجاري بها العمل على علاقتها ورجعيتها، ومن جهة أخرى على حساب الجماهير الشعبية الكادحة التي تكتوي بنار الأسعار الملتبته في مختلف المواد التي يتحكم التكتل الطبقي السائد في عمليات إنتاجها وتسويقها، وهكذا نخلص إلى أن الفساد والغلاء عنصران ثابتان ومتلازمان في بنية النظام المخزني، فالأول ينتج الثاني والثاني يفسر وجود الأول، وبالتالي لا يمكن محاربة أحدهما بمعزل عن محاربة الآخر، كما لا يمكن محاربتهم معا بمعزل عن النضال ضد الطبيعة الطبقيّة للنظام السياسي نفسه الذي يقوم عليهما ويتغذى بهما.●

بخضوعه لمنطق العائلات لا منطق المؤسسات، تتحكم فيه علاقات الزبونية والمحسوبية والرشاوى، غير خاضع لأية رقابة ولا لأليات المنافسة حتى في مفهومها الليبرالي، يقوم على التهرب الضريبي وعلى نهب الثروة دون حساب ولا رقيب وعلى نهب المال العام وتهريبه إلى المناطق الآمنة داخل وخارج المغرب، بمعنى أنه اقتصاد ينخره الفساد على كل هذه المستويات، تتحكم فيه مجموع من العائلات المنتمية طبقيًا إلى التكتل الطبقي السائد، فعلى سبيل الذكر لا الحصر، وحسب دراسة مهمة للباحث المغربي الأكاديمي في المعهد الملكي للثقافة الأمازيغية، محمد أوبينال، التي عنوانها بـ "الزبونية والدور المركزي للبنوك... شبكة الشركات المدرجة في البورصة المغربية" والتي استهدف، من خلالها، تسليط الضوء على ما سماه "رأسمالية المحسوبية"، حيث كشف، كنموذج، أن أربع عائلات غنية تسيطر على قطاع البنوك الذي يعد أكبر القطاعات الربحية في البورصة، وأن البنوك الثلاثة الرئيسية المدرجة بالبورصة وهي التجاري وفا بنك والبنك الشعبي والبنك المغربي للتجارة الخارجية تستحوذ على 65% من إجمالي أصول الشركات المدرجة في البورصة، ومن خلال تحليله لشبكة العلاقات العائلية المترابطة والمتحكم في الشركات المالية الكبرى خلص إلى أن كل واحدة من هذه العائلات المسيطرة تمتلك على الأقل مؤسسة مالية واحدة (بنك أو شركة تأمين...) وتحتل على الأقل منصبا في مجالس إدارات العديد من الشركات المدرجة في البورصة، وقدم الباحث أمثلة ملموسة على سيطرة مجموعة من العائلات البورجوازية على بعض الشركات الكبرى وعلى تشابك العلاقات بين كبريات الشركات العائلية وشركات أخرى

ونحن نخلد الذكرى 12 لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة التي رفعت شعارات قوية ضد الفساد والاستبداد، وخرجت، بشكل منظم، في المئات من المناطق في تظاهرات احتجاجية حاشدة بقيادة الشباب والشباب، لتصرخ بصوت واحد منظم ضد تفول الفساد والاستبداد في بلادنا مطالبة بالحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية والمساواة الفعلية، وقدمت تضحيات جسيمة من خلال ما تعرضت له من قمع وتضييق وحصار واعتقالات مازالت مستمرة في صفوف شبابها؛

ارتأيت تخصيص جريدتنا الغراء بهذا المقال حول ترابط الفساد كمكون أساسي في بنية النظام المخزني والغلاء الفاحش الذي يضرب في العمق القوة الشرائية للجماهير الشعبية الكادحة؛ حيث يواصل النظام المخزني هجومها المنهج على شعبنا الكادح، على كافة المستويات، تجسيدا منه لسياسته الطبقيّة المعادية لحقوقه ومكتسباته التاريخية، حيث ما زال مستمرا في تنفيذ مخططاته التصفوية التي تستهدف الإجهاز على ما تبقى من الحقوق والحريات، وفي مقدمتها الحق في العيش الكريم الذي بدونه لا يمكن الحديث عن التمتع بالحق في الكرامة الإنسانية والحق في الأمان الشخصي والحق في الاستقرار المادي والمعنوي والحق في الشغل والحق في الطبيب والحق في التعليم والحق في السكن اللائق والحق في بيئة سليمة وغيرها من الحقوق الأساسية الضرورية للتمتع بالمواطنة الكاملة.

في ظل هذا الهجوم العدواني، يواصل النظام ضرب القدرة الشرائية للأغلبية الساحقة من جماهير شعبنا عبر الزيادات المرتفعة والمتتالية والتصاعدة في مختلف المواد الأساسية لمقومات الحياة، وفي مقدمتها المواد الغذائية الأساسية من خضر وفواكه ولحوم وقطاني ودقيق ومعلبات ومكسرات ومواد التنظيف والأدوات المدرسية والملابس والأدوية ومواد البناء والخدمات الاجتماعية من سكن لائق وماء وكهرباء وشغل وغيرها.

ويحاول النظام المخزني، من خلال بعض المسؤولين ومنأبواق الإعلام الرجعي المسخر، متوهما أنه سينجح في ذلك، تبرير تفاقم حجم الغلاء الفاحش تارة بما يسميه الحرب الروسية الأوكرانية وتارة بادعاء ارتفاع سعر المحروقات ومختلف السلع المستوردة في السوق العالمية ومرة أخرى بالجفاف وبالتقلبات المناخية وبموجات البرد القارس، وذلك في محاولات بئسة لاستبلاذ جماهير شعبنا وتغليطها بمبررات سخيفة لم تعد تنطلي على أحد.

وفي المقابل أصبح الكل يعلم ويعرف حق المعرفة أن الأسباب الحقيقية لهذا الغلاء الفاحش لا توجد خارج بنية النظام المخزني نفسه من حيث هو نظام قائم بالأساس على الفساد، بكل أشكاله ومظاهره، والذي عشعش في جميع مؤسسات الدولة ومختلف هياكلها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها.

ولأن حجم هذا المقال لا يتسع، لعرض وتحليل مختلف العلائق المترابطة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية والسياسية وغيرها ما بين الفساد كمكون أساسي في بنية النظام الطبقي والغلاء كنتيجة حتمية له متلازمة معه بحيث لا يمكن تصور وجود أحدهما دون الآخر، فإني سأكتفي بإبراز بعض أوجه الترابط بين الفساد والمجال الاقتصادي على سبيل الذكر.

فعلى المستوى الاقتصادي يعمل النظام على تسييد اقتصاد تبعية للإمبريالية ومؤسساتها المالية، قائم على احتكار الثروة بكل أصنافها (المعدنية والبحرية والفلاحية والصناعية...) خارج أي إطار قانوني وفي غياب أية مشروعية من أي نوع، ويتسم هذا الاقتصاد



### إن الاقتصاد

المغربي ينخره الفساد، ولذلك

فهو لا يخضع لا للمنافسة ولا للرقابة، بل

يخضع فقط، لمنطق الربح حتى ولو كان

ذلك يتم، من جهة، على حساب الطبقة العاملة

المنتجة للثروة التي يتم استغلالها بشكل مكثف

دون تمكينها من أبسط الحقوق الشغلية بما

في ذلك تلك التي تنص عليها القوانين

الجاري بها العمل على علاقتها

ورجعيتها،

## التهاب الأسعار ومزاعم السلم الاجتماعي بالمغرب

محمد موساوي

في القطاع غير المهيكل (الذي يمثل، وفق بعض التقديرات، 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويشغل 70 في المائة من العمالة في البلاد)

من المفيد الاستدلال في هذا الجانب بنتائج دراسة حول "تطور الفوارق الاجتماعية في سياق آثار كوفيد-19 وارتفاع الأسعار" التي تضمنتها نشرة صدرت مؤخرا عن المندوبية السامية للتخطيط. استهدفت هذه الدراسة تقييم التأثير قصير المدى لوباء كوفيد-19 والصدمات التضخمية الحالية على وضعية الفوارق الاجتماعية. من أجل رصد تطور وضعية الأسر في هذا السياق، استندت الدراسة على بنيات النفقات حسب البحث الوطني حول الاستهلاك ونفقات الأسر 2013/2014 ومعطيات البحث الشهري للأثمان عند الاستهلاك والبحث الوطني حول مصادر الدخل 2019، بالإضافة إلى معطيات المرحلة الثالثة من البحث الوطني حول تداعيات جائحة كوفيد-19 على الوضع الاجتماعي والاقتصادي للأسر 2021/2022. ونكتفي هنا بعرض سمات التأثير المضاعف لجائحة كوفيد-19 والتضخم الفئوي على مستوى معيشة الأسر كما وردت في المذكرة.

**إجمالا،** من المنتظر أن يؤدي التأثير المضاعف لجائحة كوفيد-19 و التضخم إلى تراجع مستوى معيشة الفرد، بين سنتي 2019 و 2022، بالقيمة الحقيقية، بنسب مئوية: 7.2 على المستوى الوطني و 6.6 بالوسط الحضري و 8.9 بالوسط القروي. في ظل هذه الظروف، من المنتظر أن تنخفض النفقات الغذائية بنسب تتراوح بين 10 بالمائة بالوسط الحضري و 13 بالمائة بالوسط القروي.

**حسب الفئة الاجتماعية،** من المنتظر أن يتراجع مستوى معيشة الفرد بنسبة 8 بالمائة لدى الأسر الأقل يسرا. في ظل هذه الظروف، من المنتظر أن يعرف انخفاض النفقات الغذائية تباينا أكبر يتراوح بين 13.5 بالمائة لدى الأسر الأقل يسرا، و 7 بالمائة لدى الأسر الأكثر يسرا.

ويبدو أن الأوضاع سوف تتدهور أكثر إذا ما استمر التضخم الحالي في زحفه. إذ ها هي نفس المندوبية تعلن أن معدل الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك سجل ارتفاعا بنسبة 8.9 بالمائة بالمقارنة مع نفس الشهر من السنة السابقة، بينما سجل نفس المؤشر نسبة 16.8 في حالة المواد الغذائية. بما يعني تدهورا كبيرا في أحوال عيش الفئات الشعبية.

والسؤال المطروح هو: إلى متى يمكن للفئات المتضررة في المغرب الصبر على الضائقة المعيشية المسترسلة. ●

بالتعريف المتداول للقدرة الشرائية الذي يتمثل في كمية السلع والخدمات التي يكون بمقدور فرد ما أن يشتريها بواسطة دخله المتاح خلال مدة زمنية محددة (شهر أو سنة)، ويعبر هذا المفهوم عن قدرة الأفراد على الاستهلاك وإشباع احتياجاتهم، ويعبر عن مستوى معيشتهم ورفاهيتهم. وترتبط القوة الشرائية لأي فرد بمحددتين أساسيتين هما:

- مستوى الدخل المتاح للفرد: وتدخل فيه جميع الموارد الممكنة مثل الأجور والتعويضات العائلية والاجتماعية وعائدات الملكية (فوائد، أرباح، إيجارات وغيرها)، ثم تخصم من إجمالي هذه الموارد الضرائب المدفوعة للدولة والاقتطاعات الإجبارية (التأمين على المرض والمساهمة في صناديق التقاعد).



- المستوى العام للأسعار: والذي يخلقه "الرقم الاستدلالي للأثمان عند الاستهلاك".

إن تطور القوة الشرائية هي محصلة الفرق بين تطور الدخل وتطور الأسعار، وبناء عليه يمكن القول إنه توجد علاقة عكسية واضحة بين القوة الشرائية من جهة والتضخم من جهة أخرى، فتطورهما يسير في اتجاهين متباينين.

### ضائقة معيشية جد صعبة

اندلعت موجة الغلاء الحالية على خلفية التدني المستمر للقدرة الشرائية لعامة الشعب المغربي بفعل عل تظافر الآثار السلبية للأضرار المستديمة الناجمة عن تراجع و ركود الناتج المحلي الفردي السنوي على مدى العقد الماضي، و الأضرار الطارئة التي أوقعتها جائحة كوفيد-19، و تنضاف إليها تبعات الركود التضخمي الحالي. لقد أدت هذه التغيرات إلى إرهاق الطبقتين المتوسطة والعامة، كما أثرت بشكل خاص على العاملين

غرامات"، حيث يصدق عليه المثل المصري القائل "حاميتها حراميتها". وذهب بعيدا مثل آخرين لتبرير لجوء المصدرين لشراء ما توفر في الأسواق المحلية وتصديره لتغطية الخصائص الظرفية الكبير في الأسواق الأوروبية حتى وإن كانت الخضر المعنية لا تستوفي الشروط المتعارف عليها في أوقات الوفرة العادية.

### تبعية بالواضح: التزام تجاه الخارج وتقصير نحو الداخل

إن ما سبق يعني التجلي الصارخ لسياسة أولوية التصدير التبعية التي تدعمها الدولة منذ عقود، وبالأخص منذ انطلاق "مخطط المغرب الأخضر" وما تلاه من "مخطط الجيل الأخضر"، والتي يستفيد منها قلة من المتنفذين والمحامين الجدد

(مصدرين و وسطاء)، ضدا على ضمان الأمن الغذائي لعامة الشعب.

وتبرز مواقف الحكومة الأخيرة كما لو أن أسعار المواد الغذائية في المغرب قد انفلتت من سيطرتها بالكامل، حيث اكتفت بالإعلان عن تشكيل لجن لمراقبة الأسعار وضبط تصرف بعض الوسطاء، في انتظار ما قد يجود به تحسن الأحوال الجوية لتسريع مرحلة انضاج الخضر لتزويد السوق الداخلي بما يكفي لجعل الأسعار تنخفض بشكل طبيعي، حتى وإن كان شهر رمضان على البواب (وهو المعروف بشهر الصيام و الغلاء). قد يتحقق بعض الانفراج فعلا وتخفت الاحتجاجات إلى حين، ولكن الضائقة المعيشية المستفحلة للفئات الهشة في المغرب ليست ظرفية، نتيجة ندرة بعض المواد أو سوء أحوال الطقس، وإنما بنوية تتعلق بالتدهور المطرد للقدرة الشرائية لفئات شعبية عريضة.

### أهمية القوة الشرائية

لفهم طبيعة المرحلة، لا بد من التذكير

### نازلة التهاب أسعار المواد الغذائية

شهد العديد من المدن والقرى المغربية، تزامنا مع الذكرى الثانية عشرة لاحتجاجات 20 فبراير 2011، تظاهرات منددة بتردي الأوضاع المعيشية نتيجة غلاء أسعار المحروقات وكل المواد الأساسية لدرجة غير مسبوقة في تاريخ المغرب، وسط غياب أي إجراء حكومي من شأنه أن يخفف من وطأة المعاناة التي تعيشها الأسر المغربية. وعبرت هذه الاحتجاجات عن السخط الشعبي المتنامي منذ حوالي العام والذي زاد قوة واتساعا خلال الأشهر الماضية بفعل اشتعال أسعار المواد الغذائية من خضر وفواكه ولحوم ودواجن وأسماءك وزيوت وغيرها.

لقد سبق لرئيس الحكومة أن أعلن نهاية شهر نونبر من السنة الماضية، خلال جلسة المساءلة الشهرية ب مجلس المستشارين، سعي الحكومة لإحلالا سلما جتما عيحيقيو د عم القدرة الشرائية للمواطنين لأنه، حسب قوله "كاننا لازم، بالنظر لخصوصية الظرفية، تجاوز كلالا احتجاجاتنا المتكررة والتشنجاتا لاجتماعية التي منشأناها عرقلة السيراسليم للمرافقا لأساسية وتعيق خدمة مصالح المواطنين". إن موجة ارتفاع الأسعار الجديدة تهدد القدرة الشرائية لعامة الشعب وتضاعف تدهور الوضع المعيشي للفئات الهشة والمعوزة من المواطنين، مما يفرض مزاعم الدولة الاجتماعية بإحلال السلم الاجتماعي بمجرد شروع الحكومة في هيكلة الحوار الاجتماعي واعتماد السجل الاجتماعي الموحد.

### هل كانت الحكومة المغربية في مستوى خطورة الأوضاع؟

إلى حد الساعة، لم تبرهن الأفعال الرسمية على أن الحكومة تدخلت بحزم لضبط أسعار المواد الغذائية. بل اكتفت بالتهديئة ودعوة المهنيين إلى أخذ حاجيات السوق المحلية بعين الاعتبار ولم تصدر أي قرار بالحد من صادرات الخضر، عدا ما راج عن تعليق مؤقت لتمويل أسواق بلدان غرب أفريقيا الذي تسبب في ردة فعل رافضة من طرف المهنيين المعنيين. كما أكدت عدة أوساط مقربة من الحكومة والمهنيين المصدرين باستحالة توقيف تصدير الخضر والفواكه بالمرّة نظرا للالتزامات المنصوصة في العقود المبرمة.

ومن الغريب في الأمر والمستفز حقا أن رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك قال في تصريح حديث، "إنه يصعب توقيف تصدير الخضر والفواكه إلى الدول الأوروبية، وأرجع سبب ذلك إلى أن المنتج المغربي ملزم أمام زبونه الأوروبي بموجب عقود يترتب عن الإخلال بها فرض

## تحرر المرأة وتحرر المجتمع من الاستبداد والاستغلال الرأسمالي، معركة واحدة

المجتمع من خلال المشروع المجتمعي الاشتراكي الذي لم ير النور بعد. ومن تم وجب تدارس قضايا المرأة بما هي قضايا مجتمع مشروط بتحرر بتحرر المرأة.

تفتح جريدتنا ملف المرأة عموما والنساء المغربيات مناهضات العنف والاضطاد والاستغلال الطبقيين. لعلها تعيد قضية المرأة إلى واجهة اهتمام المعنويات والمعنيين بالتغيير...

تحتل قضايا المرأة محورا رئيسيا في الصراع الاجتماعي المحتدم بين مشاريع متناقضة منها ما يحاول تأكيد وتأييد استغلال المرأة واضطهادها وحتى تشيئتها وجعلها سلعة قابلة للعرض والطلب. وأحيانا تسخيرها باسم الجندرة أو أو الأدماج... وغيرها من أسماء وشعارات بطاقة. لا تعدوا ان تكون سوى وجها آخر للاستغلال السياسي البورجوازي. بينما تكبر قضايا المرأة شأننا وتحتل المكانة اللائقة بها في

### قضية المرأة قضية طبقية

#### عزيزة الرامي

إن النظام الرأسمالي كنظام سياسي اقتصادي واجتماعي مهيم ينتج الظروف الموضوعية لأزمته والتي تقود حتما إلى بناء النظام الاشتراكي كبديل حقيقي عادل يهدف للقضاء على كل أشكال الاضطهاد والاستغلال.

وتأتي هذه الظرفية اليوم لتشكل عاملا ماديا مهما لانخراط النساء في مسار السيرورات الثورية للنضال من أجل حقهن في المساواة الفعلية والتحرر والديمقراطية الحقيقية على طريق الاشتراكية.

#### نبذة عن تاريخ الحركة النسائية بالمغرب

تشكلت اللبنة الأولى للحركة النسائية مع دخول الاستعمار وتشبع بعض قادة الحركة الوطنية بقيم الديمقراطية الوافدة من الغرب، من خلال نشأة جمعية "إخوان الصفا" والتي دعت لخروج المرأة للعمل ولوج أسلاك التعليم.

لتنظم المرأة لاحقا في صفوف المقاومة وجيش التحرير وتحمل السلاح وتقاوم العدو المستعمر، كما انضمت للأحزاب الديمقراطية عندما اندلع الصراع بين القطبين الديمقراطي والرجعي بعد الاستقلال الشكلي.

ومع ظهور الحركة الماركسية اللينينية تم تجاوز الطرح الاختزالي للمرأة وتم تبنيها كقضية نوعية وقد عرفت أوج نشاطها بين مرحلتى السبعينات والثمانينات.

بعدها تعرض مناضلو ومناضلات الحركة لقمع أهوج واعتقالات كان أبرز معتقلاتها الشهيدة سعيدة المنهي التي كانت مناضلة في خط الكفاح التحرري وقدمت تضحيات جسيمة في سبيل تحرر الطبقات الشعبية وفي مقدمتها الطبقة العاملة والنساء خصوصا.

بحلول الثمانينات، تركزت مجهودات المناضلات اليساريات حول النضال ضد غياب المساواة بين الجنسين في التشريع المغربي، من خلال الاشتغال داخل الإطارات الحقوقية، النقابية، السياسية والجمعية.

وتطور عمل الحركة النسائية (جمعيات نسائية، حقوقية، قطاعات نسائية للأحزاب الديمقراطية والمركزيات النقابية وقوى اليسار الجذري) بمرحلة التسعينات، ليطرح مسألة تعديل مدونة الأحوال الشخصية، وقد تهيكل عملها ونضالها الموحد في حركة تنسيقية، إلا أن النظام المخزني كعادته قام بالالتفاف على المطالب وباحتواء النضالات المهمة، وبفعل تراجع بعض الإطارات واستعدادها للتنازل تم إجهاض الحركة النضالية والمطلبية، والقبول بتعديلات جزئية لا ترقى لمستوى تطلعات الحركة النضالية والمطلبية (تعديلات 1993)، ليقوم النظام المخزني بمناورته مجددا

محور الصراع لدى النساء يتمحور ضد الرجل عوض أن يكون ضد العدو الحقيقي الذي هو الرأسمالية المتوحشة.

وعملت الرأسمالية على قدم وساق من خلال سياساتها وقوانينها الرجعية على ضرب استقرار العمل وتفكيك التشريعات الاجتماعية تحت شعار مرونة الشغل والأجر مما زاد في تعميق مظاهر الأزمة في أبعادها المدنية (التمييز والدونية...) والسياسية (التبعية والاستبداد...) والاجتماعية (الفقر والتخلف...)، هذه الوضعية التي حملت الرأسمالية النساء تبعاتها بشكل كبير (رعاية الأطفال والأعمال المنزلية رعاية المسنين وإعالة الأسرة...) في غياب قوانين تحميهن (غياب الحماية الاجتماعية - ضرب مجانية التعليم والصحة والتمييز في الأجور...).



#### تطور عمل الحركة

#### النسائية (جمعيات نسائية،

#### حقوقية، قطاعات نسائية للأحزاب

#### الديمقراطية والمركزيات النقابية وقوى

#### اليسار الجذري) بمرحلة التسعينات، ليطرح

#### مسألة تعديل مدونة الأحوال الشخصية،

#### وقد تهيكل عملها ونضالها الموحد في حركة

#### تنسيقية، إلا أن النظام المخزني كعادته قام

#### بالالتفاف على المطالب وباحتواء النضالات

#### النسائية المهمة، وبفعل تراجع بعض

#### الإطارات واستعدادها للتنازل تم إجهاض

#### الحركة النضالية والمطلبية،

#### والقبول بتعديلات جزئية،

إن وضع المرأة الدوني في النظام الرأسمالي اليوم لم يكن دائما في تاريخ البشرية على حاله، وهو ليس مرتبطا بتكوينها البيولوجي كما تروج بعض الادعاءات البعيدة عن العلم والمنطق والواقع، بل إنه نتيجة تعاقب مراحل في تطور المجتمعات منذ آلاف السنين وبروز العائلة الأبسية والدولة والملكية الخاصة لوسائل الإنتاج وظهور المجتمع الطبقي.

#### الأصول التاريخية لاضطهاد المرأة:

طوال سنوات تم اعتبار قضية المرأة مغيبة من منطق الصراع الطبقي عند الكثير من المفكرين والفلاسفة بعصور الاضطهاد الطبقي، إذ تم اعتبارها موضوعا جنسيا عاجزا عن التفكير المجرد.

وانطلاقا من منظور الكتابات الماركسية (البيان الشيوعي لمؤلفيه ماركس وإنجلز... أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة لمؤلفه إنجلز) تم بناء تحليل علمي على أساس الجذور الطبقية والتاريخية لاضطهاد النساء. ويعتبر مؤلف إنجلز "أصل العائلة والدولة والملكية الخاصة" من بين الأطروحات المهمة التي قدمت إجابة علمية حول الجذور التاريخية لاضطهاد المرأة، فهو يقدم تصورا علميا مبنيا على الفهم المادي للتاريخ الذي يركز على أثر نمط الإنتاج على الإنسان بما في ذلك شكل العلاقات بين الرجال والنساء.

ننتقل من حقبة المشاعة البدائية التي كانت قائمة على الأسرة الأميسية في إطار نظام اجتماعي تحكمه الملكية المشتركة لوسائل الإنتاج الذي شكل الأساس المادي لتفوق النساء (النسب للأُم) ثم عقب ذلك ظهر النظام الطبقي المبني على أساس الملكية الفردية لوسائل الإنتاج الذي يعتبر هزيمة تاريخية لجنس النساء.

وعقب نجاح الثورات البرجوازية السياسية والصناعية وإقامة النظام الرأسمالي الذي حمل شعار "تحرير النساء من قيود الماضي الإقطاعي" بهدف تحويلهن ليد عاملة رخيصة وسلعة في سوق العمل الرأسمالي قصد تحقيق ومراكمة الأرباح، ونجحت الرأسمالية بإيديولوجيتها الطبقية المضللة في استغلال النساء واستلابهن عبر المؤسسات الدينية والتعليمية والإعلامية لتصبح المرأة أداة للإنجاب والمتعة وإعادة الإنتاج، لأن الرأسمالية تعتبرها أعمالا تم توكيلها للنساء ولا يجب أن يتحمل رأس المال أية مسؤولية فيها.

لتنجح الرأسمالية المعولة في تكثيف استغلال الطبقة العاملة وخاصة فئة النساء العاملات اللواتي يتعرضن لاستغلال مزدوج، من جهة كونهن عاملات بجانب رفاقهن العمال ومن جهة الثانية كونهن نساء، وهكذا قامت الرأسمالية بسن مجموعة من القوانين عن الحرية والمساواة بين الرجال والنساء كشعارات للاستهلاك الإعلامي لتجعل

## التعاونيات النسائية: الأهمية والمعوقات

### وردة عوينات

في أخذ القرارات الخاصة بحياتهم دون الرجوع له. الشيء الذي يدفع بهم إلى التساوي نوعا ما مع الرجل.

فالاستقلال المادي للمرأة القروية، يساهم في تغييرها لتلك الأفكار النمطية التي يزرعها المجتمع الذكوري في ذهنها عن نفسها وعن حريتها. هذا الوضع الذي يدفعها للتشبث بحقوقها وبالتالي للنضال من أجل كسبها. وانعكاس ذلك على أبنائها وبناتها، ما يساهم في تشجيعها لهم ولهن على إتمام دراستهن (م) وتحقيق ذواتهن (م). وسعيها جاهدة لمساعدتهن (م) على تحقيق ذلك بشتى الطرق.

لكن العمل التعاوني يواجه عدة إكراهات تعرقل سيره وتقدمه، منها غياب التكوين في هذا المجال حيث أن أغلب الجمعيات التعاونية تعاني من مشاكل داخلية بسبب جهل أعضائها ومسيريها لطرق التسيير وأسس العمل التعاوني وأيضا عدم إلمامهم بطرق تدبير الموارد البشرية داخل الإطار وكذا تقنيات تسويق المنتجات.

ومن التحديات التي تواجه هذا العمل، هناك الأمية الأبجدية. حيث أن أغلب المشاركات في التعاونيات لا تعرفن القراءة والكتابة، ما يؤثر سلبا على عملهن وعلى قدرتهن على التدبير والتواصل مع المحيط. وهناك الأمية التعاونية وهي عدم الإلمام بالأفكار التعاونية الصحيحة، وعدم الدراية بمبادئ وأسس النظام التعاوني القائم على العدل بين عضوات التعاونية وعلى تبادل المساعدة بينهن بهدف الرفع من مستواههن الاقتصادي والاجتماعي. وهذا النوع الأخير من الأمية يكون أشد وطأة على المسار التطوري للتعاونية من سابقه.

وهناك أيضا العراقيل القانونية التي تقف حاجزا أمام تقدم العمل التعاوني حيث أن الجمعيات التعاونية تعاني من عدم وضوح القوانين المؤطرة لها. ورغم أن قانون التعاونيات عرف بعض التغييرات في الفترة الأخيرة، إلا أنه مازال يحتفظ ببعض القيود المرتبطة بالأحكام الخاصة بالتقطيع الترابي والتنظيم الإداري، وكذا تقديم هذه التعاونيات لحساباتها المالية، وبخصوص إمكانية تحويل التعاونية لشركة، وهناك شروط قانونية أخرى تمنع التعاونيات من التشبيك، مثل عدم تجانس المهن والأنشطة داخل التعاونيات التي تطمح لتكوين اتحادات، ما يمنعها من الاستفادة من عملية التشبيك، وبالتالي عدم توسيع الإطار التعاوني ليشمل عدة قطاعات، هذه العملية التي تمنحه فرصة أن يكون مجموعة ضاغطة قادرة على الترافع والدفاع عن القطاع التعاوني، كما تسمح له أيضا بتطوير المقترحات التي قد تساهم في تنميته وتسهيل تبادل الخدمات بين مكوناته.

وهذه التحديات تجعل القطاع التعاوني يعاني من عدة مشاكل كالصعوبة في الحصول على القروض البنكية وغياب التغطية الاجتماعية للمنخرطات وغيرها من المشاكل التي تعرقل مضي هذا العمل قدما إلى الأمام.

ومن أهم المعوقات، والتي تعتبر معرقلا كبيرا لتطور العمل التعاوني، هي عدم قدرة الجمعيات التعاونية على منافسة الشركات الرأسمالية الكبرى، التي تهيمن على سوق القطاعات التي تشتغل فيها هذه التعاونيات. ما يجعلها غير قادرة على الصمود والاستمرار.●

على المستويين الاجتماعي والاقتصادي، حيث أنها تحمل مشاريع هدفها الحد من الفقر والتهميش والبطالة، التي تطال المجتمع القروي بشكل عام، والنساء القرويات بشكل خاص. حيث بلغ عدد التعاونيات النسائية في المغرب حسب إحصاء أجراه مكتب تنمية التعاون سنة 2010، 986 تعاونية بنسبة 12.63 في المائة من مجموع عدد التعاونيات المغربية، وبلغ عدد النساء المنخرطات في الإطار التعاوني في نفس السنة 22429 منخرطة بنسبة 6 في المائة من مجموع المنخرطين وطنيا. 8363 منهن يعملن في التعاونيات الخاصة بالفلاحة، و17930 في قطاع الصناعة التقليدية، و4952 يشتغلن في قطاع أركان.

فالتعاونيات النسوية تسعى لإدماج أكبر قدر ممكن من النساء في سوق الشغل، وفك العزلة عنهن وتكسير الحواجز الثقافية التي تمنعهن من المشاركة في العمل المنتج وجني الربح منه كما الرجل، وتساهم أيضا في تحسين وضعيتهن الاجتماعية والاقتصادية، حيث أنهن يتحولن من عالة على أسرهن إلى منتجات وفاعلات في مجتمعهن. كما تفتح أمامهن أفق الإبداع في عملهن، وتمنحهن فرصة إثبات ذواتهن والإحساس بقيمتتهن الشخصية، وهو ما يساهم في دفعهن إلى التفكير في التحرر من التبعية المادية للرجل وبالتالي امتلاك الحرية



لطالما عانت المرأة القروية في صمت. فإذا كانت النساء بشكل عام يعانين من الحيف وعدم المساواة، والقهر المجتمعي المزدوج: أولا بصفتهم من جنس النساء وثانيا بصفتهم من أفراد هذا المجتمع. فمعاناة المرأة القروية أكبر بكثير من ذلك، لأنها معاناة مضاعفة بسبب وضعها المعيشي الصعب. والذي يكون في غالب الأحيان مضنيا، خصوصا في القرى النائية. فألى جانب الفقر والإقصاء والتهميش تنضاف لذلك أيضا العزلة المفروضة عليها: أولا بصفتها امرأة حيث أن القيود الثقافية والاجتماعية ترغمها على الانعزال والمكوث في مجالها الضيق دون الانفتاح على باقي العالم. وثانيا لكونها فردا من أفراد القرية المعزولة والمهمشة بسبب ضعف البنى التحتية أو انعدامها في العديد من القرى المغربية.

فجزء كبير من النساء القرويات يعانين من الأمية. والبقية لم تتممن دراستهن إما لعدم توفر المدارس بالقرب من قراهن، أو بسبب سيادة الأفكار المتخلفة حول عدم جدوى دراسة الفتاة وأهمية مكوثها في البيت للتحضير لحياتها الزوجية. وهنا تظهر معضلة أخرى تجابه المرأة في جل القرى المغربية وهي الزواج المبكر. فالفتيات عادة ما يحرم من إتمام الدراسة والتوجه لبيت الزوجية في سن مبكر وهن قاصرات ما زلن غير قادرات على تحمل

المسؤولية. وفي كثير من الأحيان لا يسألن حتى على رأيهن في ذلك، ما يقود السواد الأعظم من الفتيات القرويات إلى عيش حياة تعيسة. ويجبرهن على تحمل الشقاء منذ صغرهن فلا مجال هناك لإثبات الذات والحلم بالمستقبل.

فرغم أن المرأة القروية تشارك الرجل في كل الأعمال اليومية. بل وقد تتحمل الجزء الأكبر في ذلك حيث أنها تساعد في الفلاحة، وتتحمل عناء جلب الماء نظرا لأن عدة قرى مغربية غير مزودة بالماء الصالح للشرب. وتقوم بتربية الأبناء وكذا القيام بالعمل المنزلي، إلا أنها لا تملك حرية أخذ القرارات المتعلقة بحياتها الأسرية بل وحتى القرارات المرتبطة بحياتها الخاصة. الشيء الذي يجردها من أسس حقوقها: وهو أن تكون لها خصوصية لأن

الرأي الأول والأخير يظل من حق الرجل. والسبب في هذه التبعية المفرطة التي تعاني منها المرأة في غالبية القرى المغربية، هو عدم تحكمها في حياتها الاقتصادية، فهي تجد نفسها مضطرة إلى الخضوع وطاعة الزوج أو الأب أو حتى الأخ لأنه هو من يعيلها ماديا. ولطالما كان هذا العامل المادي هو ما يجبر العديد من النساء على تحمل الشقاء والاستغلال في الحياة الزوجية، حتى لا يصبحن بدون معيل خصوصا في ظل وجود الأبناء.

لكن العديد من النساء القرويات يحاولن جاهدات الخروج من هذا المأزق. ما يجعل منهن مناضلات شرسات في حياتهن اليومية، حيث أنهن أصبحن يسعين للبحث عن استقلالهن الاقتصادي من خلال إنشاء أو الانخراط في جمعيات تعاونية.

وتتعدد الجمعيات التعاونية بحسب مجال اشتغالها، فقد تكون فلاحية أو حرفية، وهدف هذه التعاونيات هو نقل الاستثمار الضعيف والمشتت إلى استثمار قوي وقادر على الصمود في وجه المنافسة ومواكبتها ومضاعفة الانتاج. وذلك بتوحيد الجهود الاجتماعية الاقتصادية داخل هذا الإطار. فهي أداة لتحقيق التنمية المستدامة

**من أهم  
المعوقات، والتي تعتبر  
معرقلا كبيرا لتطور العمل  
التعاوني، هي عدم قدرة الجمعيات  
التعاونية على منافسة الشركات  
الرأسمالية الكبرى، التي تهيمن على  
سوق القطاعات التي تشتغل فيها هذه  
التعاونيات. ما يجعلها غير قادرة على  
الصمود والاستمرار.**

## النساء العاملات ضحايا حوادث الشغل بالمغرب وسبل التصدي والمقاومة

### عزيزة الرامي

وهو ما تؤكد الأرقام الرسمية نفسها حيث تشير إلى وقوع 50.000 حادث شغل سنويا، تخلف 2000 قتيل حسب المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي لا تحصى منهم وزارة الشغل سوى حوالي 800 حالة. بينما يتراوح عدد القتلى سنويا بين 3000 و5000 حسب تقديرات متطابقة غير رسمية. وقد قدر المكتب الدولي للشغل كلفة حوادث الشغل بالمغرب ب 4.25% من الناتج الداخلي الخام بسبب وقوع 47.8 حادثة شغل مميتة لكل 100.000 عامل ومعدل مخاطر في مجال حوادث الشغل أكبر 2.5 مرة من معدل المخاطر في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

و تؤكد وزارة التشغيل نفسها حيث أعلنت على أنه أكثر من 85 في المئة من المقاولات والمعامل لا تحترم مقتضيات السلامة والوقاية وتتوفر فقط 17 في المئة من المقاولات على لجان السلامة والصحة.

أما فيما يخص مصالح طب الشغل فهي منعدمة في أغلب المقاولات ويقدر عدد أطباء الشغل 1400 طبيب ، ناهيك عن قلة الأطر التي تراقب الإجراءات المتعلقة بالصحة والسلامة بالمقاولات، بالإضافة للخصائص الكبيرة في مفتشية الشغل والذي يعرف تراجعاً في عدد الأطر بحيث أن عدد مفتشي ومفتشات الشغل في سنة 2011م لما يناهز 470 مقارنة مع سنة 2020 التي وصل لما يناهز 317، هذا العدد الضئيل الذي يفترض فيه مراقبة أكثر من مليون و800 ألف مقالة بمعنى أكثر من 5600 مقالة لكل مفتش وهو الأمر الذي يبين بالملحوس تواطؤ النظام المخزني عبر مؤسساته مع الباطرون مما ينعكس على العمال والعاملات ويحول دون حمايتهم/ن من الأخطار المحدقة بهم وتعرض حياتهم وسلامتهم للانتهاك في أماكن العمل والطرق.

أما فيما يخص التأمين فحسب التقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي فإن عدد العمال والعاملات الذين يشملهم التأمين ضد حوادث الشغل هو 2.6 مليون شخص بينما تبلغ الساكنة النشيطة بالقطاع الخاص ما يناهز 10 ملايين شخص.

### نضالات النساء العاملات ضحايا التعسفات وحوادث الشغل :

في مقابل هذا الواقع المريع والاستغلال المكثف للعاملات التي وصلت حد المس بالحق في الحياة والسلامة والصحة عبر حرب الطرقات والخروقات المتعددة نتيجة غياب تطبيق واحترام الحقوق والقوانين الشغلية أبرزها مراقبة الصحة والسلامة والوقاية والأجور الزهيدة وضمان التأمين الصحي والضمان الاجتماعي شهدت الحركة النضالية العمالية تصاعد مقاومة شعبية ورفض لهذا الواقع الاستغلالي البشع تميزت بحضور نسائي متميز وعدة محطات في عدة مناطق نذكر منها :

- نضالات العاملات سيكوميك بمكناس الذين يخضن اعتصام بطولي لأكثر من سنة  
- نضالات عمال وعاملات "صوفيا سود" الموقوفين عن العمل بالجنوب

- نضالات العاملات الزراعيات بشتوكة ايت باها ، أكادير وبالعرب ( شركات روزافلور - سروبروفيل - سواس - شركة أزورا) اللواتي طالبن بتحسين شروط عملهن وتطبيق ما نصت عليه مدونة الشغل ( حماية الاجتماعية - تحسين الأجور ..... ) وضد الطرد التعسفي ورفض فرض عقود مؤقتة عن العمل (1200 عامل وعاملة في ضيعة روزافلور في حالة تشريد وضياح بينما 900 منهم في حالة توقيف

بمنطقة ايت عميرة بشتوكة ايت باها بتاريخ مارس 2018م - وفاة 11 عاملة زراعية وسائق دراجة النارية ثلاث عجلات بنفس المنطقة بشتوكة ايت باها بتاريخ أبريل 2011م.

- فاجعة روزامور بالدار البيضاء الذي تعرضت فيه العمال والعاملات لحريق نشب داخل مصنع مخصص لصنع الأفرشة حيث لقي 56 منهم حتفهم حرقا وجرح 17 منهم/ن وتجذر الإشارة أن صاحب المعمل كان يغلق الباب والعمال/ات داخله مما جعلهم/ن لا يستطيعون النجاة بحياتهم/ن عند حصول الفاجعة.

يتبين بالملحوس من خلال الحوادث المذكورة أعلاه ( هناك كثير من الحوادث لا يسع المجال لذكرها ) أن جشع الباطرون المدعومة والمحمية من طرف النظام المخزني تمارس استغلالا بشعا ومتوحشا في حق الطبقة العاملة عموما والنساء العاملات الصناعيات والزراعيات في المقدمة هذا الاستغلال البشع، في انتهاك تام لكل



المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والمعايير الشغل الدولية و عدم احترام مقتضيات مدونة الشغل على علاقتها أبرزها عدم احترام الإجراءات الوقائية والصحية وغياب الشروط القانونية والتقنية في وسائل النقل المستعملة وتقايس السلطات الإدارية والأمنية والقضائية في وضع حد لهذه الكوارث. كما لا يتم التصريح بهن في ضمان الاجتماعي وبالتالي يحرم من حقهن في التقاعد ( من بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5 في المائة ) وخدمات التغطية الصحية وكل حقوقهن المتعلقة بالعطلة السنوية وعطلة الأمومة وساعات الرضاعة وحرمانهن من بطاقة الشغل وبطاقة الأداء وبذلك لا توجد علاقة شغلية بين الباطرون والعاملات ناهيك عن مسألة التحرش والابتزاز الجنسي الذي تتعرض له العاملات الصناعيات والزراعيات بأمكان العمل ( عاملات الفزولة بإسبانيا ).

نضيف كذلك عدم احترام وعدم تطبيق الفصول 20 ( الذي ينص على الحق في الحياة ) والفصل 22 ( الذي ينص على أنه لا يجوز المس بالسلامة الجسدية أو المعنوية لأي شخص في أي ظرف ومن قبل أي جهة ) والفصل 31 ( الذي ينص على الحق في العلاج والعناية الصحية والحماية الاجتماعية والتغطية الصحية ) بالدستور 2011 على علاته.

و استعمال مستحضرات ومواد خطيرة على صحة العمال والعاملات (بمن فيهن الحوامل) بالعديد من المعامل وورشات الصناعة التقليدية والصناعات الفلاحية في غياب أية مراقبة فعلية تقنية أو قانونية. كما أن تفصيل القانون على علاته يصطدم بتحاييل المقاولات التي تتكتم حول طبيعة المواد والمستحضرات المستعملة وغياب الكفاءات العلمية المتخصصة في أغلب هذه المقاولات وبمصاص مراقبة الشغل بالمغرب.

في ظل خضوع النظام المخزني لإملاءات المؤسسات والدوائر الامبريالية المالية الدولية، وفرض سياسة التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية، وما نتج عنه من تعميق الهشاشة وتجميد الأجور واستفحال الفقر وانتشار البطالة والارتفاع المهول في أسعار المواد الأساسية ( الغذائية والطاقيّة ..) تدفع فورتها الطبقات الشعبية المفقرة في مقدمتها الطبقة العاملة التي تعيش على إيقاع استغلال ممنهج وتراجعات مستمرة وضرب للحقوق والمكتسبات على قلبها على كل المستويات بشكل صارخ من طرف الباطرون الرأسمالية المدعومة بالنظام المخزني ، هذه الأوضاع الكارثية والمزرية تصل اليوم لحد المس بالحق بالحياة والصحة، التي تضمنهما المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومعايير الشغل الدولية، ولعل أبرزها والشغل والأمراض المهنية والتي انكشفت أكثر في ظل أزمة كوفيد 19، ونخص بالذكر حوادث السير المميتة في حق العاملات والعمال الذين يتم نقلهم/ن عبر وسائل نقل مهينة تفتقر للكرامة الإنسانية ولا تتوفر فيها أدنى شروط السلامة والصحة والوقاية ، وغياب شروط السلامة الصحية والوقائية داخل المعامل والمصانع في استهتار واضح بحياة وصحة العمال والعاملات.

### أوضاع النساء العاملات ضحايا حوادث الشغل :

و بحيث أن المرأة العاملة جزء لا يتجزأ من الطبقة العاملة المسحوقة والمستغلة ، فإنها تعيش بدورها أوضاعا كارثية ومزرية وتتعرض لاستغلال مزدوج كونها عاملة يتم استغلالها وهضم حقوقها لجانب رفيقها العامل من جهة وامرأة من جهة أخرى تتعرض للتمييز والاستغلال والاضطهاد الجنسي والقانوني والمجتمعي وتكريس الدونية ، إذ أن الباطرون الرأسمالية تعتبرهن يد عاملة رخيصة وتمثل كل مقومات الاستغلال البشع لمراكمة الأرباح وربح ثروات طائلة ، ولو على حساب حياتهن وصحتهن وسلامتهن، الشيء الذي أصبح واضحا مع تصاعد الهشاشة في العمل وغياب تام لأدنى الشروط الضرورية للسلامة والصحة والوقاية والعمل اللائق وهدر مستمر لحقوقهن وعدم احترام وتطبيق مقتضيات المواثيق الدولية لحقوق الإنسان ومعايير الشغل وكذلك مدونة الشغل على علاقتها.

و لعل كما ذكرنا سابقا أبرز سمة للانتهاكات الجسيمة المستمرة في حق الطبقة العاملة عموما كانت النساء العاملات في مقدمة ضحاياها هي حوادث الشغل وحوادث السير المميتة والخطيرة التي تقع بالمعامل والمصانع والصناعات الفلاحية وعبر الطرقات أثناء نقل العاملات الصناعيات والزراعيات مسببة أمراضا وعاهات قد تصل لحد فقدان الحياة ونذكر منها :

- تعرض ما يقارب 30 عاملة أربعة منهن في حالات خطيرة للاختناق بغاز البروبان المستعمل في محركات الآلات بمعمل النسيج بطنجة بتاريخ 17 أكتوبر 2022م  
- تعرض 8 عاملات وعمال لحادثة سير أثناء التنقل للعمل بمنطقة الودايا بضواحي مراكش بتاريخ 30 غشت 2023م.

- وفاة 28 عاملة بأحد المعامل التي يقال عنها سرية بطنجة غرقا بعد تسرب المياه لداخل المعمل وتجذر الإشارة أن المعمل تم إقامته بقبو أحد فيلات الكائنة بحي سكني بالمدينة تبلغ مساحته 200 متر مربع ويشغل ما يناهز 120 عاملة ناهيك عن أنه يفتقر لكل الشروط الصحية والوقاية والسلامة وغير صالح بتاتا ليكون معمل نهائيا بتاريخ 8 فبراير 2021م.

- وفاة 9 عمال زراعيين وجرح 6 آخرين في حادثة سير

## مروان عبد العال حارس السردية الفلسطينية

غسان ابو نجم

شخصية سلبية

غير قادر على تغيير اسمه او نفسه أو هويته ويدفعك إلى حالة من القرف والغثيان وانت تراقب بطل الزعتر الأخير مما يضعك في حالة من الاستفزاز العقلي أو أنك تجد نفسك أمام مثقف استفزازي يستفز العقل بطريقة ناعمة تتسلل في شرايينه.

انه يرسم بطلا كي تكرهه ويرسم عدوا كما في ضد الشنفرى أمضى سنين خدمته في مراقبة عدوه وهذه سردية اعتقد انها غير مسبوقة.

ولأن مروان عبد العال لم يكن روائيا فقط بل فنان تشكيلي منذ الصغر مكتسبا هذه الملكة من والده فقد عمد إلى رسم غلافات كل رواياته ليتناسب شكل الرواية مع مضمونها وتعدى نشاطه التشكيلي حد رواياته ليشترك في العديد من المعارض المحلية الدولية.

ولعل ما يميز عبد العال إدراكه العميق للعلاقة الجدلية بين الوعي والممارسة وامتلاكه أدوات التحليل المنهجية التي فككت مركبات الواقع واعادت صياغتها برؤية أكثر دقة ووعياً فالمخيم بالنسبة له ليس بقعة جغرافية فقط بل وحدة اقتصادية اجتماعية تربطها سردية تاريخية تحافظ بها على خصوصية هذه البقعة من حيث الارتباط المؤقت بجغرافيتها والارتباط الدائم والتاريخي بالوطن الأم يربط بينهما شلال عظيم من الذكريات شكلت سردية تاريخية تعجز كل اسلحة الدمار عن قتلها أو ابادتها.

من هنا يتضح عمق العلاقة بين مروان عبد العال والعظيم غسان كنفاني الذي اختط وبمنهجية علمية ورؤية واضحة طريقه السياسي مدركا العلاقة بين الوعي والذاكرة والبندقية متمردا على التابوهات الجاهزة والقبائل الحزبية ويصوغ رؤية ثورية للعمل السياسي على قاعدة من الوعي النظري والممارسة العملية تستشرف الزمن المقبل وأن الحزب الثوري يستند إلى نظرية ثورية يرسى دعائمها الوعي الثوري المتجدد مكملا طريقه في صفوف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي يشغل عضوية المكتب السياسي فيها مسجلا بذلك قيمة ثورية يحاول البعض طمسها بأن العمل الحزبي يقتل الإبداع وهذا ما دحضه عمليا عبد العال وقبله الشهيد غسان كنفاني.

وعلى خطى غسان سار عبد العال في استكمال ما طمحت اليه الكنفانية كروية ونهج عبر الحفاظ المستميت على سردية هذا الشعب وذاكرته التاريخية واستشرف المستقبل الفلسطيني عبر الوعي المسبق للزمن القادم والتسلح بالثألوث المقدس الوعي والذاكرة والبندقية.

جمعتني به ندوة رقمية عقدها رفاقنا في المغرب ومقالة له على صفحات جريدة الأخبار اللبنانية حول اغتيال الزمن المقبل علقت عليها بمقالة في مجلة الهدف والميادين سأنتي حينها ما رأيك اجبته بجملة واحدة (إنك تستفز العقل) انه مروان عبد العال الروائي التشكيلي والسياسي ابن عكا وقرية الغابسية أو وادي المجنونه كما يحلو له تسميتها حفيد صانع الأسلحة طفل الزينكو في مخيم نهر البارد وصديق الشيخ الضرير المثقف الذي راكم المعرفة لديه.

حلق منذ صغره بجناحين نفتقدهما في حاضرننا المؤلم الثقافة والبندقية وجال بهما متعلما بين فرانز فانون الذي أدرك مبكرا ان الجبهة الثقافية ضماننة الخلاص من الاستعمار وغسان كنفاني الذي امتشق الفكر والبندقية معا ليدرك مبكرا ان الوعي والبندقية هما طريق الانتصار

سكنه المخيم (الوطن المنفى) الذي يرتبط (بالوطن الأم) برابط عصي على الانفكاك أو التقييد إنها مساحة عجز الاحتلال عن فرض قوته عليها إنها السردية الفلسطينية التي حصنت نفسها بثألوث مقدس الذاكرة والوعي والبندقية التي تعبد طريق العودة نحو الوطن الام.

كما شكل المخيم بكل تركيبته والاسقاط الجغرافي على حاراته التي حملت اسماء المدن الفلسطينية عنوان للذاكرة وكانت الجبهة الثقافية همه الأكبر وتحصينها وهندسة الوعي داخلها ضمن منظومة معمارية شكلت السردية الفلسطينية عمادها الأساس هاجسه الدائم فمن رواية سفر أيوب التي نظمت اللجوء بطريقة شعرية تبعها زهرة الطين كثفت الحكاية مرورا بسلبية إيفان الفلسطيني واغتتيال المخيم كما في حاسة هاربة وتحديد مكان الحلم والعشق في رواية جفرا والتضحية بالحياة العاطفية في رواية ٦٠ مليون زهرة لتتوج ببريق الأمل في رواية الزعتر الأخير وان فلسطين هي أكسجين الحياة كما في رواية اوكسجين.

ولعل رواية اوكسجين التي تجلى فيها رؤية. الروائي للمخيم رغم ان احداثها على أرض مدينة تونسسية الا أنك تلمس مخيما خمسة نجوم وان الفلسطيني مهما تبدلت به المواقع بكل تفاصيلها لن يجد بديلا عن أوكسجين أو فلسطين وكلاهما واحد.

وتظهر مدى تطور فن العمارة الثقافية في أسلوب عبد العال وتلمس نيكولاس كزنتزاكيس وغارسيا ماركيز في طيات الرواية

ما يثير الاهتمام في العديد من روايات مروان عبد العال هو عدم شعورك بالاطمئنان لبطل الرواية فايفان

## بعد حوارة.. التنظيم الثوري في زمن التنسيق الأمني

اجتاحت عصابات المستوطنين المسلحة والمنظمة بلدة حوارة، فدمرت فيها وعاشت خراباً، وأصاب من أهلها وأملأهم ما أصابت؛ لم يكن هذا الهجوم ابن لحظته، فمنذ سنوات يقوم المستوطنون برفع وتيرة التنظيم والتسليح والتدريب مجموعات عسكرية، وقد هاجم هؤلاء الفلسطينيين وقراهم وبلداتهم ومزارعهم آلاف المرات خلال تلك السنوات، كما أن هذا الشكل من التنظيم المسلح للمستوطنين لم يسر بعيداً عما سار عليه المستوطنون الغزاة الأوائل، الذين أسسوا المشروع الصهيوني على أرض فلسطين، فالمستوطن المسلح وعصابات المستوطنين المسلحة والمنظمة، هي مادة المشروع الصهيوني منذ بدايته، وجوهر فلسفته وتنظيمه وأداته للاستيلاء على الأرض الفلسطينية، والفتك بأصحاب الأرض الفلسطينيين.

لم يكن ترسيم هذه العصابات بمسميات رسمية في شكل الجيش والحكومة والبرلمان، إلا تعبيراً عن شكل من أشكال التنظيم المتقدمة لمشروع الغزو الاستيطاني، وما نراه اليوم ما هو إلا جزء من سياق شامل لهذا المشروع، قد يمكن تفسيره باعتباره صعوداً لتأثير شرائح جديدة من المستوطنين بخلاف النخب القديمة التي قادت المشروع، أو تعبيراً عن عدم قبول هذه الشرائح ببطء الوتيرة التي يمضي فيها مشروع تصفية الوجود الفلسطيني، أو عدم استيعابها لقدرة الفلسطينيين على المقاومة، ووجود حدود لقدرة آلة القتل الصهيونية الرسمية على إخضاعها وقتلهم والتنكيل بهم، وأيضاً أداة أخرى تستخدمها المنظومة الرسمية الصهيونية وأجهزتها للعدوان على الفلسطينيين، خصوصاً أنها تحميها، وتتحكم بوتيرتها لحد كبير.

إن مواضع التباينات والتقاطعات في المنظومة الصهيونية لا يمكن أن تكون محور انشغالنا، خصوصاً أننا يجب أن ندرك أن تناقضات هذا المشروع مهما بلغت لن تصل لاشتباك الغزاة بعضهم بعضاً، بل تنافسهم في سفك دمنا وقتلنا، ففي مدنا وقرانا وأرضنا وأجسادنا تتم إدارة التناقضات الصهيونية الجزئية والرئيسية غالباً، ههنا الأساسي في مواجهة هذه الهجمة هو عوامل هشاشتنا التي تسمح باستباحتنا بهذه الطريقة من قبل الغزاة، فهؤلاء المستوطنون ذاتهم لم يكونوا يتحركون على طرقات الضفة المحتلة في ذروة المد الثوري لانتفاضة الأقصى إلا بمرافقة عسكرية وقوافل من السيارات المصفحة، وما هذا التمدد في التحرك والعدوان إلا تعبير عما اعتري فعلنا من انكماش، وتنظيمنا لذاتنا وقوانا وفعلنا من تراجع.

إن بضعة رصاصات من رشاش فدائي فلسطيني قد تستفز هذه العصابات وتدفعها للهجوم، ولكن آلاف الرصاصات من مئات أو آلاف البنادق كفيلة بردع المستوطنين ودفعهم للتراجع، كما وبالقدر ذاته أن استعادة الفلسطينيين لقدرتهم على الحشد والتنظيم الجماهيري لآلاف مؤلفة تخوض مختلف أنواع الاشتباك مع العدو ومستوطنيه، وتوسع نطاق الاستهداف له؛ ما يعني استنزافاً حقيقياً لهذا العدو.

إن تصورات الفلسطينيين عن واقعهم في ظل الاحتلال الصهيوني لم تكن أبداً مماثلة لواقعهم الحالي، فطالما كان حلم الفلسطينيين وممارستهم لفترات من تاريخهم هو الثورة، الفعل النضالي الجامع الذي تتحرك فيه جموعهم وقطاعاتهم بكل نمط وشكل من أشكال المقاومة التي تؤدي العدو وتستنزفه وصولاً لهزيمته، هذا نجده في تقدير عموم الفلسطينيين وحنينهم المتجذر لثوراتهم الكبرى وانتفاضتهم المجيدة المتكررة، ولكن هذا أيضاً يصطدم بما يجدونه في واقعهم من عجز لقواهم السياسية عن التنظيم وقيادتهم الرسمية عن التمسك حتى بالحد الأدنى مما تدعيه وتعلنه يومياً لا بأمال وأحلام هذه الجماهير.

يستطيع الفدائيون الفلسطينيون اليوم أن يسجلوا بالدم ردودهم على جرائم الاحتلال، ولكن نقل فعلهم من موضع بطولة القلة القليلة المحاصرة بالعوامل المجافية لموضع الفعل الشعبي الجماعي الجارف، يتطلب تجاوز أمرين؛ الأول وهو سياسة السلطة الفلسطينية المتشبثة بالتنسيق الأمني وبالرهان على التفاهات والصفقات مع العدو، والثاني تجاوز القوى والفصائل الفلسطينية لتصوراتها حول محدودية قدرتها على تنظيم الفلسطينيين وقيادتهم في سبيل ومسار فعل ثوري جامع وجارف، لا يستطيع العدو أو حملات الاعتقالات المسعورة المستمرة، وقف المقاومة أو التنظيم لأجل المقاومة، ولا يستطيع التنسيق الأمني بكل ما يستنزفه من أعمار أبناء شعبنا وقدرة كوادره وفصائله وقواه الحية وما يخلقه من شروخ وتباينات وما يشكله من مخاطر على وحدة هذا الشعب أن يوقف المقاومة، ولا يستطيع أن يحطم أصغر فصيل فلسطيني طالما أن هذا الفصيل يتمتع بما يكفي من الإرادة والرؤية المبصرة لتجاربه التاريخية في مواجهة كل أشكال العدوان والملاحقة والتضييق ومحاولات الاجتثاث، شعبنا وفصائلنا وتنظيمنا الحي في كل شارع وقرية ومدينة وبلدة عصي على الاستسلام لأوهام العدو، أو لأوهام من ينسق معه، هذا ما أثبتته شعبنا في انتفاضة الحجارة وانتفاضة الأقصى وما سبقها من هبات وثورات، وسيثبت في قادم الأيام، فلن ينتظر أبناء شعبنا؛ مزيداً من الموت الذي يحمله المستوطنون لأبواب بيوتهم حتى ينظموا أنفسهم، ويحشدوا قواهم وطاقتهم لردع هذا العدوان بأشكاله كافة.

## نتمة: قضية المرأة قضية طبقية

والانخراط فيما يسمى بالتنمية البشرية.

### منظورنا للقضية النسائية

شكل المؤتمر الخامس لحزب النهج الديمقراطي العمالي نقلة نوعية عقب إعلانه عن بداية بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، ويأتي علمنا حول القضية النسائية من أجل النضال لتحقيق المساواة الفعلية على كافة المستويات مع ضمان حقوق المرأة الخاصة كامرأة وكأم والذي يصب في النضال العام ضد الرأسمالية كنظام استغلالي، وتحتل النساء العاملات مقدمة هذا النضال كونهن يعانين كنساء وكعاملات من استغلال واضطهاد مزدوجين، ولذلك فلا تحرر للمرأة إلا في المجتمع الاشتراكي ويمكن تلخيص هذه الأطروحة في المرتكزات الأساسية التالية:

– استحضار الصراع الطبقي في نظرتنا للقضية النسائية باعتبار تحرر النساء عموما وعاملات بشكل خاص من أجل انعقادهن من الاستغلال ومخلفات العقلية الرجعية جزء لا يتجزأ من النضال العام الذي يجب أن تخوضه الطبقة العاملة والمستغلون والمضطهدون رجالا ونساء ضمن الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات (النهج الديمقراطي العمالي) من أجل

التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ذي الأفق الاشتراكي.

– إن الرأسمالية باعتبارها متقدمة في تطور المجتمع الطبقي قائمة على الاستغلال والعنف الاقتصادي والاضطهاد الجنسي هي المسؤولة عن الانحدار الذي تعيشه المرأة.

– إن الرأسمالية بإقحامها النساء في سوق العمل المأجور يعتبر نقطة انطلاق وشرطا لتحررها السياسي والقانوني والجنسي إذ أن العمل يعطي للمرأة الثقة من أجل النضال ضد الرأسمالية ويوفر لها الاستقلال الاقتصادي الذي هو عامل مهم وأساسي لمقاومة الاضطهاد داخل الأسرة والمجتمع.

– التأكيد على حق النساء في نضالهن الخاص باعتبارهن جنسا مضطهدا وضدا على المنطق التبسيطي الداعي إلى اندماج حركتهن بالحركة العامة للطبقة العاملة دون إبراز أية خصوصية لأوضاع النساء العاملات والكادحات.

– المساهمة في بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات.●

## نتمة: النساء العاملات ضحايا حوادث الشغل بالمغرب وسبل التصدي والمقاومة

دمقرطته ومحاربة البيروقراطيات النقابية والعقليات الذكورية داخل النقابات للنضال لجانب رفيقها الرجل من أجل الحقوق والمكتسبات المسلوقة من طرف مستغليها استغلالا ازدواجيا ، طبقيا من جهة وجنسيا من جهة أخرى لدى يتوجب على المرأة العاملة النضال على واجهتين أولا كامرأة وأم وثانيا كعاملة بجانب رفيقها العامل.

– المساهمة في رفع وعي النساء من مجرد إحساس بالظلم إلى الوعي السياسي بأسبابه السياسية التطبيقية.

– حثهن على الانخراط القوي في حزبهن المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات ( حزب النهج الديمقراطي العمالي) وحشد القوى من اجل التصدي للانتهاكات والجرائم المقترفة في حق العاملات وتعريضهن لعاهات وأمراض.

– بناء جبهة نسائية ديمقراطية وتقدمية وشعبية عريضة للنضال من أجل التقدم النضال الشعبي النسائي من أجل حقوقهن وكرامتهن وفق مجتمع الكرامة والحرية والديموقراطية والمساواة الحقيقية.●

– نضالات عاملات شركة اسباماطيكس بطنجة.

و لكن كل هاته النضالات رغم كفاحيتها وتميزها بالصمود والاستماتة بالنضال ولكنها تتصف بالتشتت وعدم التنظيم وغياب التأطير النقابي والسياسي الشيء الذي يجعلها لا تحقق المكتسبات للعاملات والعمال.

سبل المقاومة والتصدي :

تحتل النساء العاملات مكانة مهمة وقوة نضالية كبيرة نظرا لاحتلالهن الصدارة بالنضالات والمعارك الاحتجاجية ضد الاستغلال والقهر ومن أجل تحسين أوضاعهن الاقتصادية والاجتماعية ولكنها كما أشرنا سابقا تبقى عفوية وغير مؤطرة نقابيا وسياسيا مما يجعلها ذات أفق محدود وعاجزة عن تحقيق المطالب العادلة والمشروعة لهن كعاملات وكنساء يعانين القهر والتمييز والاضطهاد، ولا يمكن تحقيق مطالبهن والقضاء على كل أشكال الاستغلال المتوحش الطبقي إلا باتحادهن والتفافهن وانخراطهن في حزبهن المستقل، حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات والذي سيعبر عن مصالحهن ويقودهن نحو التغيير الثوري وذلك عبر تحقيق المهام التالية :

– التجذروسط النساء العاملات والكادحات وحثهن على الانخراط بالعمل النقابي الكفاحي والجاد والعمل على

في إطار سياسته المعهودة في ظل ما يسمى بحكومة التناوب، وظهرت في هذا السياق "الخطة الوطنية لإدماج المرأة في التنمية" والتي حظيت بترحيب بعض التنظيمات النسائية وأطراف دولية، ليصل النقاش حولها لباب مغلق وتتملص الحكومة المخزنية من مسؤوليتها.

دخل الصراع في مرحلة حادة بين القطبين اليساري الداعم للمطالب النسائية من جهة والذي طرح أن القضية النسائية يجب تناولها بمقاربة شمولية معتبرا أن هذه الخطة لا ترقى لمستوى تحرير المرأة من الاضطهاد الطبقي والجنسي، وبين القطب الرجعي (القوى الأصولية والمؤسسات الدينية الرسمية) التي اعتبرت أن الخطة تشجع على الانحلال الأخلاقي والاجتماعي، بينما اتخذت القوى البرجوازية موقف التذبذب، ليظهر النظام المخزني بموقف حامي حقوق المرأة والضامن لها، ليتم التراجع عن الخطة وإصدار مدونة الأسرة سنة 2003، وعملت القوى الملتفة حوله لتلميع صورته.

مع إصدار المدونة تراجعت الحركة النسائية عن النضال من أجل المطالب المتعلقة بالمساواة وتحولت الحركة النسائية إلى إطارات تهتم ببعض الجوانب الجزئية الخاصة بالمرأة (العنف والإرشاد القانوني والاستماع)

أو إكراه على الاستقالة مقابل 1600 درهم بعد اشتغالهم لأكثر من 15 إلى 20 سنة حيث تم خوض اعتصام أمام الضيعة (بايت عميرة).

– نضالات العاملات الزراعيات بمدينة العرائش : بعد الحادث المروع الذي أودى بحياة 10 عاملات ببوسلهام ، احتج 1400 عامل وعاملة أمام مقر الشركة المختصة في جني الفواولة بالعرائش ورفضوا الانتحاق بالعمل وظلوا معتمدين بالمقر مطالبين بالزيادة في الاجور وتحسين أوضاعهم وظروف اشتغالهم.

– خاضت أيضا العديد من العاملات والعمال إضرابات واعتصامات نقابية بسبب ما يمارس عليهم من مساس وهدر لحقوقهم الشغلية وخاصة الحق في العمل النقابي الذي أصبح اليوم عمليا محظورا من طرف الباطرونا حيث يتم تسريح وطرده العاملات والعمال اثر تشكيل مكاتب نقابية او المطالبة بحقوقهم ( طرد 550 عامل/ة من شركة المغرب الكبير بطنجة — اعتصام عمال وعاملات أمانور بطنجة والرباط وتطوان — طرد 182 عامل وعاملة بشركة المستطيل بمراكش — طرد حوالي 300 عاملة من شركة صليتيكس بالببيضاء)

– نضالات عاملات الطبخ والنظافة بالمؤسسات التعليمية نموذج خنيفة من أجل تحسين أوضاعهم وتحسين أجورهم ( لا يتعدى الأجر 800 درهم).

## نتمة: السياسة التعليمية بالمغرب – التعليم العالي نموذجا

– خدمة مصالح التكتل الطبقي السائد.

– جعل التعليم المتمحور حول المقاوله بدل خدمة الإنسان

– نشر الفكر الرجعي الفاقد لأي حس نقدي.

– تفكيك المدرسة العمومية وتسهيل خوصصتها وتفويت جزء من البنيات التحتية للقطاع الخاص

– وضع حد لأطروحة "التعليم مجال للتقدم الاجتماعي" وجعله أداة لإعادة إنتاج نفس التفاوتات الاجتماعية القائمة بالمجتمع ●

والاتصال تشتغل بنسبة عالية من اساتذة كليات العلوم، وأن أساتذة المدارس الوطنية للتجارة والتسيير هم أساتذة كليات الاقتصاد والقانون.

ومنه الهدف هو واضح جدا، خلق تعليم عالي بسرعتين متفاوتتين: إيقاع مؤسسة النخبة وإيقاع مؤسسة الجماهرة وممنه تعميق الاعدالة اجتماعية والحق في التعليم الجامعي، وضرب تكافؤ الفرص ولا ديمقراطية التعليم.

خلاصة:

ومن خلا هذا السرد التاريخي لمجمل المخططات التي اعتمدها النظام في مجال التعليم يتضح انها تتمحور حول:

– تنفيذ التزامات النظام تجاه الدوائر المالية والدول الامبريالية.

الذين يتمكنون من تخطي عتبة اللغة بفضل إمكانيات عائلاتهم المادية التي تتيح لهم تعلم اللغة الفرنسية.

وما يبرر ان هذه الثنائية هي ذات مضمون طبقي العديد من الأمثلة الواقعية الملموسة:

المثال الأول: مؤسسات الاستقطاب المفتوح لا تتوفر فيها الشروط الضرورية للعملية التعليمية بسبب الاعداد الكثيفة والضحمة للطلبة وانخفاض حاد في نسبة التأطير، وبسبب الترددي المهول في مستوى التجهيزات الجامعية والتربوية المتوفرة فيها.

المثال الثاني: هو أنه كلما ظهر تطوين ملاءم إلا وسحب من الكليات وأنشئت مدرسة للتكلف به، علما ان اغلب المؤسسات ذات الاستقطاب المحدود مثلا في مجالات تكوين المهندسين في المعلومات وتكنولوجيا المعلومات

## في ذكرى انطلاقها "حركة 20 فبراير ورهانات التغيير"

نظم حزب النهج الديمقراطي العمالي يوم السبت 25 فبراير بالمقر المركزي بالرباط، ندوة مفتوحة بمناسبة حلول الذكرى الثاني عشرة لانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة. هذه الحركة التي أعطت الكثير من التضحيات والشهداء في مواجهة النظام المخزني بشعار "الشعب يريد اسقاط الفساد والاستبداد". فكانت هذه الندوة الهامة مناسبة للتقييم واستشراف المستقبل من خلال ندوة حملت عنوان "حركة 20 فبراير ورهانات التغيير" من تأطير الرفيق

عبدالله الحريف والرفيق أنس عوينات. وقد تناول النقاش قضايا هامة على ضوء السيرورات الثورية الجارية في العالم العربي وفي المنطقة المغاربية والمسارات المتموجة لهذه السيرورات ومن بين هذه النقاشات الهامة نشر أولا مداخلة الرفيق الحريف التي جاء فيها ما يلي:

### 1 - أهمية الموضوع:

إن إحياء ذكرى 20 فبراير ليس تعبيراً عن حنين لماض ولى وانتهى، بل هو استحضار لدروس تجربة غنية من نضال شعبنا من أجل الحرية والكرامة والديمقراطية وضد الاستبداد والفساد والحركة والتمهيش والاستغلال، وذلك من أجل بعث الأمل في التغيير لصالح الشعب واستشراف المستقبل والإصرار على المضي قدماً في الطريق الذي عمدته هذه الحركة بنضالها وإبداعاتها وتضحياتها.

والحال أن تقييم تجربة حركة 20 فبراير يوجد في صلب رهانات التغيير في بلادنا وفي منطقتنا.

فهناك رأيان حول تقييم الانتفاضات الشعبية التي عرفها العالم العربي والمغاربي منذ نهاية سنة 2010 والتي سميت "الربيع العربي":

- رأي يرى أن هذه الانتفاضات انتهت ولم يكن لها أي أثر إيجابي على أوضاع المنطقة، بل هناك من يعتبر أن انعكاساتها كانت كارثية على المنطقة وشعوبها (سوريا وليبيا واليمن بالخصوص). والنتيجة هي القبول بالوضع القائم والبحث، في أحسن الأحوال، على انتزاع مكتسبات جزئية

وهزيلة. وفي الحقيقة، فإن هذا الرأي يساهم، إما بشكل متعمد أو دون أن يحتسب، في التثبيت وتثبيت الوضع القائم.

- رأي يرى أن هذه الانتفاضات الشعبية تمثل لحظة (أو موجة) من سيرورات ثورية تعيشها المنطقة، سيرورات تعرف موجات المد وفترات من السكون أو الجزر، فترات من التطور "الهائلي" والبطيء، بل حتى التراجع، وأخرى من القطائع والتغيرات السريعة. ذلك أن التاريخ لا يسير في خط مستقيم. وتختلف هذه السيرورات في توقيتها ومآلاتها المؤقتة من بلد إلى آخر. هكذا مست الموجة الأولى كلا من تونس ومصر والبحرين وليبيا وسوريا واليمن ثم انتقلت إلى السودان والجزائر ولبنان والعراق. لكن فعل هذه السيرورات يستمر ما دامت أسباب وشروط ودوافع اندلاعها مستمرة، بل تتفاقم (الاستبداد والفساد والريع وغياب أية تنمية حقيقية توفر الحد الأدنى من الحياة الكريمة لشعوب المنطقة).

ولعل واقع المنطقة حيث الصراع لا زال على أشده بين القديم الذي لا يريد لفظ أنفاسه والجديد الذي يعيش ولادة عسيرة تتعرض لمحاولات الإجهاد من طرف كل القوى، الداخلية والخارجية، المضادة للثورة خير دليل على ذلك.

ليست وتيرة وعمق التغيير الذي ستؤدي إليه هذه السيرورات الثورية محددان سلفاً كمال حتمي لتطورها العفوي. إنهما يتوقفان على مآل الصراع الطبقي المحتدم في مجتمعات المنطقة. فإذا ظلت القوى المناضلة من

أجل مصلحة الشعب مشتتة، فستظل عاجزة على تأطير وتوحيد هذه النضالات وجعلها تصب في النضال من أجل تحقيق التحرر الوطني والبناء الديمقراطي أو، على الأقل، التقدم نحو هذا الهدف. كما أن لا أحد يمكن أن يتنبأ بالشرارة التي ستفجر الموجة المقبلة من السيرورة الثورية في الغالب فعل مشين كحرق البوعزيزي نفسه احتجاجاً على الحركة الذي فجر انتفاضة الشعب التونسي أو طحن محسن فكري الذي أطلق حراك الريف). ولذلك، يجب على قوى التغيير لصالح الشعب أن تكون في الإنصات



لنبض الشعب وأن تستخلص الدروس من الموجات المتتالية للسيرورات الثورية في مختلف دول منطقتنا وأن تعمل، بدون انتظار أو إرتقاء وبكل ما أوتيت من قوة، على تأهيل نفسها وبناء التحالفات الضرورية وتوفير ما أمكن من العدة لتكون في الموعد. وتقدم لنا السيرورة الثورية في السودان التي لم تتوقف لحد الآن، خاصة بفضل قيادة الحزب الشيوعي السوداني لها، رغم محاولات الاجهاض، دروساً ثمينة وجب استيعابها.

### 2 - لا زالت السيرورة الثورية مستمرة في بلادنا؟

حركة 20 فبراير، رغم تراجعها، فتحت مرحلة جديدة في تاريخ نضال الشعب المغربي من أجل التحرر والديمقراطية تتميز بتراجع الخوف وفقدان المؤسسات المخزنية لأية مصداقية شعبية ولجوء الجماهير إلى الشارع للدفاع عن مكتسباتها ومطالبها واعتمادها على نفسها بالأساس وانخراط الشباب (نساء ورجالاً) في النضال ونسبيا في العمل السياسي.

هكذا ورغم تراجع حركة 20 فبراير، فإن شعبنا لم ينهزم، بل استمر في الدفاع عن مصالحه ومكتسباته وشهدت بلادنا نضالات متعددة: حراكات شعبية في عدد من المناطق المهملشة (الريف وجرداة وورزازات ووطاط الحاج...)، نضالات قوية لفئات شعبية مختلفة: نضالات قوية وطويلة النفس للطبقة العاملة وشغيلة التعليم، وخاصة النضال الرائع والعارم والطويل النفس لتنسيقيات

الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد، نضالات الفلاحين دفاعاً عن الأراضي الجماعية (السلاليات وحركة أكال وحركة الأنهار الثلاثة...) وضد العطش، نضالات سكان الأحياء الشعبية من أجل السكن اللائق وضد الإغراغات.

ومثل حراك الريف المجيد الموجة الثانية من السيرورة الثورية في بلادنا. فهو إذن امتداد واستمرار وتطوير لحركة 20 فبراير المجيدة، امتداد واستمرار وتطوير لروحها الثورية يستفيد من دروسها للدفع بها إلى الأمام، استمرار وامتداد للرفض الشعبي للديمقراطية المخزنية الذي عبرت عنه المقاطعة العارمة لانتخابات شتنبر 2015 وأكتوبر 2016.

### 3 - مستلزمات النهوض:

يتطلب النهوض بالسيرورة الثورية التي أطلقتها حركة 20 فبراير فهم طبيعة المرحلة التي يمر منها نضال شعبنا وتجاوز النواقص التي اعترت حركة 20 فبراير ومواجهة الهجوم الفكري والسياسي لقوى الثورة المضادة والربط بين المطالب السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

### 3-1. فهم طبيعة المرحلة الحالية:

إن المرحلة الحالية هي مرحلة النضال من أجل التحرر الوطني والبناء الديمقراطي، أي النضال من أجل التحرر من هيمنة الإمبريالية والكتلة الطبقية السائدة وإقرار نظام ديمقراطي تكون فيه السلطة والسيادة بيد الشعب. إنها مرحلة تستدعي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وبناء جبهة الطبقات الشعبية التي تضم العمال والفلاحين وعموم الكادحين والكادحات والبرجوازية الصغرى وجزء من البرجوازية المتوسطة. كما أن تحقيق مهام هذه المرحلة يستوجب قيادة الطبقة العاملة لها بواسطة حزبها المستقل عن البرجوازية. إن تبوء الطبقة العاملة قيادة هذه الجبهة ليس نتيجة تطور عفوي، بل يتطلب التدخل الواعي لحزبها المسلح بالماركسية-اللينينية، كمنهج للتحليل ونظرية للتغيير الثوري، التي تغتني، باستمرار مع تطور العلوم ودروس نضالات الشعوب، وفي مقدمات الطبقات العاملة. إن هذه القيادة هي نتيجة سيورة تنصهر خلالها الطلائع العمالية والكادحة والمتقضي الثوريين الماركسيين-اللينينيين.

### 3-2. نواقص حركة 20 فبراير:

- الانتفاضات الشعبية فاجأت الجميع في غياب نقاش حول إستراتيجية التغيير والتحالفات والتكتيكات (الشعارات التكتيكية، الأشكال النضالية المناسبة والفعالة، الأساليب التنظيمية المناسبة والفعالة...) والبديل للأنظمة القائمة.

- ضعف وتشردم القوى الممثلة لمصالح الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات (فلاحون صغار ومعدمون

إلى تجميع أكبر قوة ممكنة ضد عدو شعبنا الأساسي، في الفترة الراهنة، المخزن.

تأسيسا على ما سبق، طرح النهج الديمقراطي المساهمة في بناء جبهتين:

أ. الجبهة الديمقراطية التي يشكل اليسار عمودها الفقري: الشيء الذي يتطلب توحيد اليسار المناضل، بشقيه الديمقراطي والجذري، على أساس برنامج للنضال من أجل التحرر الوطني و البناء الديمقراطي.

ب. الجبهة الميدانية التي ستبنى بواسطة الربط الجدلي بين النضال المشترك في الساحة حول القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والحوار العمومي بين كل القوى الحية السياسية، وخاصة بين القوى اليسارية والإسلامية المستقلة عن الدولة والخارج والتي تنبذ العنف لحل التناقضات وسط الشعب، حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمجتمعية وحول ما هي الدولة المنشودة وما هي المبادئ الأساسية للمجتمع الجديد وما هي الشعارات المرحلية وأساليب النضال وأشكال التنظيم الملائمة.

إن بناء الجبهة الميدانية التي تضم كل القوى المناضلة والتي تشكل لبنة جبهة الطبقات الشعبية يستوجب:

- بلورة حل سديد للتناقضات وسط الشعب، وخاصة القضية الأمازيغية.

- العمل بدون كلل من أجل مساعدة الجماهير على بناء تنظيماتها الذاتية المستقلة ومواجهة محاولات النظام تمييع واختراق المجتمع المدني المناضل. وفي هذا الاطار، تكتسي ديمقراطية وتوحيد الحركة النقابية وخدمتها لمصالح الطبقة العاملة أهمية قصوى إذ لا يجب أن ننسى الدور الحاسم الذي لعبته في الثورة التونسية والمصرية. كما لا بد من تأهيل الحركة الطلابية من خلال إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة لجميع الطلاب.

إن بناء الجبهة الميدانية يتم بواسطة بناء جبهات نضالية مختلفة والعمل على التنسيق فيما بينها. وفي هذا الإطار، ساهم النهج الديمقراطي في بناء:

- الجبهة الاجتماعية

- الجبهة المغربية لدعم فلسطين وضد التطبيع

- جبهات ميدانية محلية و/أو وطنية حول موضوع معين: الغلاء، الحريات، مناهضة الإمبريالية والتضامن مع الشعوب، قضايا السكن...

- بناء جبهات قطاعية: الشباب، النساء، الطلبة...

#### 4 - على سبيل الختم:

إن التدهور الغير مسبوق للأوضاع الاجتماعية للغالبية الساحقة من الشعب المغربي ينبئ بقرب حدوث انتفاضات شعبية قوية وعارمة. فلتأهل القوى الديمقراطية والحيية المناضلة نفسها وتستعد لتحويل هذه الهبات الشعبية العفوية إلى حركة شعبية منظمة وموحدة وقوية للتقدم في إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي ولتتعب القوى الماركسية-اللينينية لبناء الحزب المستقل للطبقة العاملة. ●

الصرح العظيم، الحزب المستقل للطبقة العاملة المغربية تحت اسم: حزب النهج الديمقراطي العمالي الذي يتبنى الماركسية-اللينينية، كمنهج للتحليل ونظرية في التغيير الثوري ومشروع مجتمعي بديل للرأسمالية، وضع حجرها الأساس ماركس وأنجلز وأغناها لينين، بشكل جوهري وعلى المستويات الفكرية والسياسية والتنظيمية، والمنفتحة على إسهامات ماو وروزا لوكسمبورغ وغرامشي وغيرهم من القادة والمفكرين الشيوعيين. ويعطي النهج الديمقراطي العمالي أهمية قصوى للشباب، نساء ورجالا، لتحقيق مهمة بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات.

#### 3-2-3- بناء جبهة الطبقات الشعبية:

لقد شكلت حركة 20 فبراير جبهة شعبية انخرطت فيها قوى من مشارب إيديولوجية مختلفة (قوى يسارية وإسلامية ولبرالية...) وجمعيات ونقابات... جبهة اجتمعت حول شعارات محددة: ضد الاستبداد والفساد ومن أجل الحرية والديمقراطية والعيش الكريم. وأبانت إمكانية العمل المشترك بين هذه القوى على أهداف توحد جزءا هاما من الشعب المغربي وأعطت صفة سياسة "فرق تسد" وفندت فكرة "ما كاين مع من" التي يسعى المخزن



إلى ترسيخها في أذهان الشعب المغربي.

إن بناء جبهة الطبقات الشعبية، رغم كونها ضرورة لا مفر منها لضمان تحقيق مهام التحرر الوطني و البناء الديمقراطي، ليست بالمهمة السهلة ولن تتم بشكل عفوي بل تتطلب مجهودات مضيئة وكثيرا من الصبر و إيمانا راسخا بضرورتها و استعدادا لتحمل الانتكاسات والسعي إلى تجاوزها. كما أنها لن تبني دفعة واحدة. إنها، بالأحرى، ستكون محصلة و تنويجا لمسار نضالي طويل وبناء جبهات تكتيكية، و حوار واسع وجدي وسط المجتمع.

إن بناء جبهة تكتيكية يتطلب تحديد عدو أساسي واحد، في كل فترة، وتركيز الصراع ضده وعدم تشتيت الجهود في صراعات ثانوية وتجميع كل الطبقات والفئات والشرائح الاجتماعية المتضررة من ذلك العدو. إن ذلك لا يعني توقيف الصراع الفكري مع ممثلي هذه الفئات والشرائح والطبقات. لكن للحفاظ على هذه الجبهة مجمعة، لا بد من نبذ التشهير والإقصاء والتخوين وأن يكون الصراع موضوعيا وهادفا إلى تقوية وحدة الجبهة ونضاليتها. إن الصراع، الآن وهنا، هو بين المخزن، وفي قلبه نواته الصلبة المافيا المخزنية، وبين كل المتضررين من هذه المافيا، أي كانت مواقعهم الطبقة ومرجعياتهم الفكرية. إن الفترة الحالية، الحبلية بالتغيرات المفاجأة والسريعة، تستوجب، أكثر من أي وقت مضى، التمسك بالبوصلية أي السعي، بدون كلل أو ملل وبكل قوة وحماس،

وفقراء المدن). وهي الطبقات الاجتماعية الأكثر تضررا من الوضع القائم وموضوعيا الأكثر استعدادا للنضال والتضحية. وهو ما يفسر ضعف انخراط الطبقة العاملة والفلاحين في حركة 20 فبراير.

- اليسار كان يعيش فترة من التراجع والضعف بسبب القمع الشرس الذي تعرض له وبسبب تشرذمه وفقدان العديد من منظماته للبوصلية والتحاق جزء منه بالمخزن) الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية وحزب التقدم والاشتراكية). وكانت مقاومته للهجوم الرجعي النيولبرالي ذات طبيعة دفاعية وتجزئية ولا ترقى إلى تصور بديل جذري للأوضاع القائمة، فأحرى أن تبلور إستراتيجية وتكتيكات لبلوغ هذا الهدف.

- العلاقة بين اليسار والإسلام السياسي المناهض للمخزن كان يطبعها العداء والصراع مما أدى إلى إضعاف الحركة النضالية للجماهير واستحالة بلورة بديل تتوافق عليه هذه القوى.

- الحركة النقابية تعيش أزمة عميقة: تشرذم وطغيان البيروقراطية

-تنظيمات المجتمع المدني، وخاصة الجمعيات الغير حكومية النخبوية، مخترقة أو مصنوعة من طرف المخزن ومن طرف مؤسسات لا ربحية لأغنياء الغرب الامبريالي (صووروس وكارنيجي وبيل غيتس...). بينما ، تعاني أغلب التنظيمات الذاتية المستقلة عن المخزن من التضييق والقمع ويسود داخل أغليبتها الاحترار، إن لم يكن في بعض الحالات، العداء للقوى السياسية المناضلة.

#### 3-3- تجاوز نواقص حركة 20 فبراير:

لعل أهم النواقص التي اعترت حركة 20 فبراير هي غياب حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات وغياب جبهة الطبقات الشعبية. لذلك تتمثل أهم المهام في بناء هذا الحزب وهذه الجبهة.

#### 3-3-1- بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة:

تم التأكيد أعلاه على الدور الحاسم للحزب المستقل للطبقة العاملة في إنجاز مهام التحرر الوطني والبناء الديمقراطي وانفتاحها على الأفق الاشتراكي واستحالة قيام البرجوازية بهذه المهام نظرا لتبعيتها للغرب الامبريالي. هذا الحزب المشكل من الطلائع العمالية والكادحة والمثقفين الثوريين الماركسيين-اللينينيين. ونظرا للظروف التي أحاطت بتأسيس النهج الديمقراطي في 15 أبريل سنة 1995 (انهايار الاتحاد السوفيتي، تراجع حركات التحرر الوطني...)، طرح النهج الديمقراطي على نفسه مهمة المساهمة في بناء الأداة السياسية للطبقة العاملة وعموم الكادحين والكادحات لأنه كان يراهن على تيارات ماركسية أخرى ولأنه لم يكن قد حسم في الشكل التنظيمي الذي ستأخذه هذه الأداة (هل حركة؟ هل حزب؟). وبعد أكثر من عشرين عاما ومحاولات كثيرة فاشلة لتوحيد الماركسيين(ات)، قرر، في مؤتمره الوطني الرابع المنعقد في 2016، تحمل مسئولية إعداد الشروط للإعلان عن تأسيس الحزب المستقل للطبقة العاملة في مؤتمره الوطني الخامس. وذلك مع الاستمرار في الحوار مع مجموعات المناضلين الماركسيين-اللينينيين المغاربة.

وفي مؤتمره الوطني الخامس المنعقد في 22-23 و24 يوليو 2022 بالرباط، أعلن عن الانخراط، بقوة وتصميم ودون تأخر أو تردد أو ارتخاء وبكل حماس، في بناء هذا



يسعدنا في هيئة تحرير الجريدة أن نستضيف امرأة، مناضلة تنتمي إلى كل جبهات النضال، وهي الرفيقة الأستاذة "لطيفة بوجيدة". راكمت رفيقنا تجربة نضالية غنية ومتنوعة تنهل من نضالات نقابية، حقوقية، نسائية، وجماهيرية أخرى. فضلا على أنها تتحمل المسؤولية السياسية في اللجنة المركزية للنهج الديمقراطي العمالي المنتخبة من طرف المؤتمر الوطني الخامس الذي انعقد مؤخرا. وتتحمل أيضا المسؤولية على المستوى المحلي بمدينة مكناس. تعمل الرفيقة وسط التعاملات والعمال وتعيش معهم جزءا هاما من حياتهم وحياتهم اليومية خاصة مع العاملات الصامدات في المعركة المفتوحة لعاملات وعمال سيكوميك. هذا إلى جانب الأبحاث والاهتمامات المتواصلة للرفيقة بقضايا النساء ومعركتهن ضد الاستغلال والاضطهاد ومن أجل تحررهن وتحرر المجتمع.

## 1 - ماذا تعني لك ذكرى 8 مارس؟

يأتي الإحتفال بذكرى 8 مارس من كل سنة كنوع من التكريم والتقدير للمرأة على إنجازاتها ونضالاتها ودورها في الحياة ونجاحها في عدد من المجالات.

لكن لا يمكن الحديث عن تخليد ذكرى 8 مارس دون سرد السيرة التاريخية التي فرضتها هذه الذكرى كيوم عالمي للمرأة.

يعود تاريخ هذا الإحتفال لأكثر من قرن. فهو رمز للكفاح النسوي للطالبة بحقوقهن ومواجهة العنف وانعدام المساواة.

ففي سنة 1856 خرجت آلاف العاملات في شوارع نيويورك للإحتجاج على ظروف عملهن القاسية والسيئة واللاإنسانية، فتدخلت الشرطة بطريقة وحشية لتفريق المظاهرات. بالرغم من ذلك فقد نجحت المسيرة في دفع المسؤولين والسياسيين إلى طرح مشكلة المرأة العاملة على جداول الأعمال اليومية، لتبرز قضية ملحة لا بد من النظر فيها.

و في 8 مارس 1908 تكرر المشهد وعادت آلاف العاملات للتظاهر من جديد في شوارع نيويورك، وهذه المرة تظاهرت وهن يحملن الخبز اليابس ولباقات من الورود في إطار رمزي لحركتهن الإحتجاجية. وكانت مطالبهن تتمثل في تخفيض ساعات العمل ووقف تشغيل الأطفال ومنح النساء الحق في الإقتراع.

كانت حركة الخبز والورد قد شكلت بداية حركة نسوية داخل الولايات المتحدة تطالب بكافة الحقوق الأساسية بما في ذلك الحق السياسي والمساواة في ظروف العمل.

فالوردة كانت ترمز إلى الحب والتعاطف والمساواة والخبز يرمز إلى الحق في العمل والمساواة فيه.

و بعد مرور عام من اليوم نفسه كان الإحتفال بالمناسبة تخليدا لتلك الإحتجاجات النسوية، وذلك في 8 مارس 1909، ومن ثمة اندفعت الحركة نفسها إلى أوروبا إلى أن تم تبني اليوم على الصعيد العالمي. وجدت التجربة صدى داخل أمريكا كيوم من أجل قضايا المرأة. وكانت هذه المبادرة من الحزب الاشتراكي الأمريكي، بعد ذلك تقرر كيوم عالمي للمرأة في المؤتمر الدولي للنساء الاشتراكيات في غشت 1910 في كوبنهاغن بدافع من المناضلة الألمانية كلارا زتكن.

وفي سنة 1977 أعلنت الأمم المتحدة ومنظمات دولية الثامن من مارس يوما عالميا للمرأة.

وفي ظل هذه الأحداث التاريخية يأتي تخليد 8 مارس في المغرب كيوم عالمي للمرأة، وهذه الأخيرة لازالت تواجه المزيد من التحديات كالتهميش والإقصاء وعدم تكافؤ الفرص والتضييق على خلفية آراءها السياسية والحقوقية والإستغلال البشع في مجالات العمل... وعلى الرغم من انخراطها ونجاحها في مجالات مختلفة وسعيها لضمان مشاركتها في مواقع صنع القرار ومناهضة كافة أشكال التمييز والعنف الموجه ضدها، والتشريعات المجحفة التي تحط من كرامتها وتغتصب حقوقها رغم توصيات سيدا والتي تؤكد على أهمية زيادة تفعيل مشاركتها في مواقع صنع القرار وتوفير الضمانات الإجتماعية والحماية الكاملة للمرأة.

## 2 - ماهي قراءتك للأوضاع الاقتصادية والإجتماعية للنساء العاملات والكادحات بالمغرب؟

تُظهر الإحصائيات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط لسنة 2020 أنه في نفس السنة بلغ نشاط النساء 19.9% مقارنة بسنة 2019 الذي وصل إلى 21.5% في حين سجل معدل نشاط الرجال تراجعاً طفيفاً ببلوغه 70.4% سنة 2020 مقابل

71% سنة 2019 في القطاعين الصناعي والفلاحي وفي القطاعات غير المهيكلية التابع للقطاع الخاص، الشيء الذي يظهر أن واقع المرأة العاملة بالمغرب هو واقع صعب زاد من صعوبته انتشار وباء كوفيد 19 الذي عرفه المغرب كباقي دول العالم والآثار المادية والاقتصادية والإجتماعية على حياة الأسر، لتزداد الأزمة تعمقا واستفحالا بسبب ظروف ارتفاع ثمن البنزين الغير المبرر وتأثيره على القدرة الشرائية للمواطن وكذا إغلاق العديد من المؤسسات الإنتاجية الصغرى والمتوسطة بعد كوفيد 19.

في ظل هذا الوضع المتأزم تشتغل النساء العاملات تحت ظروف قاسية وكارثة تتمثل في الإستغلال الفاحش لهن من جهة باعتبارهن يد عاملة رخيصة للربح السريع للباطرون، خاصة في فترة الوباء حيث كن يعملن في ظروف غير صحية تهدد سلامتهن الصحية وذلك في غياب لأدنى شروط السلامة الوقائية والصحية [عاملات سيكوميك بمكناس وعاملات الفرولة الموسميات بإسبانيا والعاملات الزراعيات باشتوكا آيت باها...]. ومن جهة ثانية تعرضهن للتحرش الجنسي الذي يعتبر من أبرز ظواهر التمييز المبني على الجنس بأماكن العمل.

و في غياب تطبيق قانون الشغل المنظم للعلاقة بين الأجير وروب العمل بشكل يضمن الحقوق والمكتسبات للأجير/ة يصبح تسريح العامل/ة غير خاضع لأية رقابة ومحاسبة

## في ظل هذا الوضع

### المتأزم تشتغل النساء العاملات تحت

### ظروف قاسية وكارثة تتمثل في الإستغلال

### الفاحش لهن من جهة باعتبارهن يد عاملة رخيصة

### للربح السريع للباطرون، خاصة في فترة الوباء حيث

### كن يعملن في ظروف غير صحية تهدد سلامتهن

### الصحية وذلك في غياب لأدنى شروط السلامة الوقائية

### والصحية [عاملات سيكوميك بمكناس وعاملات

### الفرولة الموسميات بإسبانيا والعاملات

### الزراعيات باشتوكا آيت باها...]

للباطرون الذي يستغل المادة 19 من مدونة الشغل التي تنص: "إذا كان طراً تغيير على الوضعية القانونية للمشغل أو على الطبيعة القانونية للمشغل، وعلى الأخص بسبب الإرث أو البيع أو الإدماج أو الخصخصة، فإن جميع العقود التي كانت سارية المفعول حتى تاريخ التغيير، تظل قائمة بين الأجراء وبين المشغل الجديد الذي يخلف"

لكن الباطرون تستغل الثغرة القانونية في هذه المادة في تملص المالك الأول من العمال وتضويتهم للمالك الجديد الذي تصبح له كامل الصلاحية في: إما الإحتفاظ بالعمال بشروطه أو تسريحهم وتركهم عرضة للضياع والتشريد والبطالة والمزيد من الهشاشة كما هو الحال لعمال وعاملات سيكوميك ولوسيان بمكناس وعاملات أمانور بطنجة وتطوان والرباط.

هذا الوضع المتأزم الذي نجده عند العاملات الزراعيات واللواتي يتعرضن للإستغلال والتمييز القانوني في خرق سافر لكل الإتفاقيات الدولية المتعلقة بالمساواة في الأجور:

- بين النساء والرجال من خلال اتفاقيتي 100 و111 لمنظمة العمل الدولية

- بين القطاع الفلاحي والقطاع الصناعي والمتمثل في الحد الأدنى والأقصى للأجور (smig/smag)

- منع التمييز بسبب الجنس والحمل والأمومة سواء عندما يشتغلن ببلدهن أو بالخارج خصوصاً بالديار الإسبانية (عاملات الفرولة)

لكن رغم هذه الإتفاقيات نجد العاملات يشتغلن بدون حماية اجتماعية ودون تحديد لساعات العمل اليومية والتي قد تصل إلى 10 ساعات باليوم في غياب للحماية الصحية والوقائية أثناء العمل أو أثناء نقلهن لأماكن العمل من خلال تعريض حياتهن لخطر الموت سواء بحوادث السير أو عدم تعقيم وسائل النقل وعدم التصريح بنسبة كبيرة منهن في الضمان الاجتماعي ما يعرضهن للحرمان من حقهن في التقاعد حيث أنه بين مليون عامل/ة لا يتم التصريح سوى ب 5% وفي خدمات التغطية الصحية وفي حقوقهن المتعلقة بالعطلة السنوية وعطلة الأمومة

التقشف ومواصلة الهجوم على الطبقات الشعبية التي أصلا تعيش أغليبتهم تحت عتية الفقر وارتفاع في البطالة وكل أشكال الإستغلال والعنف.

ولا بد من تعديل لهؤلاء النساء العاملات والكادحات إلا التكتل والوحدة والإنخراط بقوة في حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ت باعتباره الإطار السياسي الحامل لمشروع مجتمعي في تحرير المجتمع برحمته ضد الطبقة الرأسمالية الجشعة والمستغلة

### 3 - ما هو دور المرأة العاملة في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات؟

بناء حزب الطبقة العاملة هو الهدف، وهو حزب طبقي يعبر عن المصالح الأنوية والبعيدة للطبقة العاملة، إنه المعبر السياسي عن تلك المصالح باعتبار أن الطبقة العاملة هي المنتجة للقسط الأكبر من الثروة، وهي الطبقة التي لا تملك إلا قوة عملها فتبيعها من أجل البقاء على قيد الحياة.

وقوة عملها هذه هي مصدر ربح الرأسمال، ولأنها طبقة ليس لها ما تخسره في التغيير الثوري إلا أغلالها، فهي الطبقة الثورية حتى النهاية، وهي التي لا يمكنها تحرير نفسها إلا إذا تحرر المجتمع قاطبة، إنها بذلك تعتبر طبقة حاملة لمشروع تحرر المجتمع برمته. لذلك يعتبر الحزب المستقل للطبقة العاملة حاملا لمشروع مجتمعي، هو مشروع الطبقة العاملة الواعية لذاتها ولدورها التاريخي في المجتمع وعلى الصعيد الأممي.

من هذا المنطلق للخط السياسي ومن قناعات إيديولوجية وتاريخية في السيرة التاريخية ومن الإيمان بالدور الريادي الذي تلعبه المرأة العاملة في تحرير الاقتصاد الوطني في القطاعين: الصناعي والزراعي نؤمن في النهج الديمقراطي العمالي وفي القطاع النسائي للحزب أن المرأة العاملة إلى جانب العامل لها دور رئيسي وهي واجهة أساسية في بناء حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين/ات، وهو أمر لن يتحقق إلا بالإنخراط الفعلي في الحزب الذي يدافع عن انتماءها الطبقة. وبالتكوين على المستوى الفكري والنظري وعلى مستوى تكوين القدرات السياسية والنضالية لقيادة الحزب وتوسيع القاعدة العمالية عبر التجدر في صفوف العمال والعاملات والاستقطاب، باعتبار هذه القاعدة هي الأداة النضالية والإيديولوجية ضد البورجوازية التي تمثل عائقا في وجه المشروع الكبير.

على المكتسبات والحقوق، ما جعلهن عرضة للمزيد من الإستغلال والإبتزاز في عدد من المناسبات التي يستغلن المخزن لإضفاء الشرعية والمصادقية على مسرحياته الإنتخابية، و على اعتبارهن مجرد وجوه وأصوات تردد الولاء والتأييد في مناسبات يراد لها أن تكون شعبية أو استغلال فقرهن وتمريغ كرامتهن كن أجل تصوير حملة إحصائية لتجميل صورة النظام المخزني في هضم شامل للحق في الثروة ومطلب توزيعها.

من هنا فالمسؤول الوحيد على ما آلت إليه أوضاع النساء العاملات والكادحات بالمغرب من تفقير وهشاشة وصلت في عدد من الحالات إلى ضياع الأسر وحرمان أطفالهن من حقهم في التعليم والتطبيب والعلاج والسكن اللائق هو سياسة النظام المخزني التبعي الذي يخضع لإملاءات المؤسسات المالية الدولية التي تفرض سياسة

النساء العاملات فما يميز وضعهن هو ارتفاع نسبة الأمية وسطحهن ( الأمية الهجائية والقانونية والمهنية...) وتعرضهن للتمييز والإقصاء من فرص العمل وولوج سوق الشغل القار والمهيكل والإستفادة من الخدمات الإجتماعية كالصحة والتعليم والسكن اللائق... مع وجود بعض التفاوتات بين المدن والقرى والمراكز والهوامش، وضع يرمي بهن في أحضان الفقر والحرمان ويجعلها لقمة سائغة للمستغلين حيث يشتغلن بأجور هزيلة أو بدون أجر كما هو الحال عند الكادحات القرويات والعاملات في ورشات العائلة مقابل الإطعام والنوم.

هذه الأوضاع المزرية التي تعيشها الكادحات هي نتيجة حتمية لهذه السياسة الاقتصادية والإجتماعية اللاشعبية التي تنهجها الدولة في تدبير شؤون الشعب وتميرير القوانين الرجعية للمزيد من تكريس الهشاشة والتفقير والتهميش والإجهاد



**هذا الواقع المرير  
التي تعيشه المرأة العاملة  
هو نتيجة سياسة التفجير والتهميش  
الممارس لعقود في حق الشعب عامة  
ونسائه خاصة فرض على الغالبية العظمى  
من النساء الإستغلال في القطاع غير المهيكل  
بجميع أنواع مهن الفقر والحاجة وبشروط لا  
إنسانية وفي ظروف أقرب ما تكون للعبودية  
لا تضمن الكرامة الإنسانية.**

وساعات الرضاعة وحرمانهن من بطاقة الشغل وبطاقة الأداء.

هو نفس الوضع المتأزم نجده عند عاملات القطاع الصناعي اللواتي تعيشن الهشاشة وعدم توفر الشغل القار ودون التسجيل في الضمان الاجتماعي ( وحتى إن تم تسجيلهن فعايات ما لا يتم تسويته بشكل منتظم وقار من طرف الباطرونا) كما يتعرضن لتسريحات فردية أو جماعية بدرائع مختلفة أخطرها بسبب العمل النقابي الذي أصبح محظورا عمليا حيث تواجه كل مبادرة بتأسيس مكتب نقابي بالطرد الجماعي كما حدث لعاملات سيكوميك بمكناس وعاملات النظافة بخنيفرة وعاملات وعمال أمانور بطنجة وتطوان والرباط.

كما نجد فئة من النساء العاملات يتعرضن لأشبح أشكال الإستغلال وهن خادومات البيوت اللواتي ازداد عليهن

الطلب مؤخرا واللواتي يتسم واقعهن بالإستغلال الفاحش وسوء المعاملة والتعنيف والتحرش الجنسي والاعتصاب وهزالة الأجر وانتشار السمسرة في هذه الفئة الاجتماعية. ورغم قانون رقم: 12-19 الصادر في أغسطس 2016 والمنظم لشروط الشغل والتشغيل المتعلق بالعاملات والعمال المنزليين على عجلته والذي يتكون من 5 أبواب:

- أحكام عامة - شروط التشغيل - مدة العمل - الأجر - المراقبة والعقوبات لم يستطع ضمان كرامتهن وحققن في الأجر والعطل والتنظيم النقابي والحماية الصحية والتقاعد...

هذا الواقع المرير التي تعيشه المرأة العاملة هو نتيجة سياسة التفجير والتهميش الممارس لعقود في حق الشعب عامة ونسائه خاصة فرض على الغالبية العظمى من النساء الإستغلال في القطاع غير المهيكل بجميع أنواع مهن الفقر والحاجة وبشروط لا إنسانية وفي ظروف أقرب ما تكون للعبودية لا تضمن الكرامة الإنسانية.

لكن ما يلاحظ في السنوات الأخيرة لما بعد كوفيد 19 هو أن هذه القاعدة الشعبية من العاملات ضحايا الإستغلال والطرد التعسفي والتسريحات الجماعية لآلاف العاملات من مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمات تحت مسمى ومسمع السلطات المخزنية ومباركتها، عكس ما يروج له الخطاب الرسمي لتجميل صورة النظام في الخارج، وللمزيد من القروض من المؤسسات المالية الدولية والتي يؤدي ثمنها المواطن بمزيد من إذعائه وتفقيده في الوقت الذي فيه النظام وحاشيته يزداد غنى.

أما الكادحات فواقعهن أكثر مرارة من

## من وحي الأحداث

### متى تتحول الأزمة البنيوية إلى أزمة ثورية؟

#### اليتي الحبيب

حتى لا نرجع كثيرا للوراء في ما يتعلق بالتجربة التاريخية ببلادنا نكتفي بالوقوف على درس حركة 20 فبراير الذي يقول أن الأزمة البنيوية للنظام ببلادنا قابلة للتحويل إلى أزمة ثورية، لأن الشروط الموضوعية مجتمعة أو قريبة من ذلك، لكن الشرط الذاتي الذي يسمح للمحكومين برفض سلطة الحاكمين وبالتالي ينظم المحكومين من أجل الإطاحة بسلطة الحاكمين هو شرط غائب أو غير مبلور كفاية.

في الجواب على سؤال الشرط الذاتي انقسمت القوى المناضلة إلى اتجاهين اثنين: + الأول، اتجاه إصلاحي يخاف من الهبة الثورية ويعتبرها مغامرة قد تعصف بالمغرب وتضعه بين أيدي الإسلام السياسي، ولذلك يسعى هذا الاتجاه إلى التحالف مع الاستبداد المتنور مع الرهان على إصلاحه وتحويله إلى ملكية برلمانية. يعتبر هذا الاتجاه نفسه هو اليسار ويجادل في يسارية الاتحاد الاشتراكي والتقدم والاشتراكية وفي نفس الوقت يضع اشتراطات في وجه أي تحالف مع التوجهات الثورية التي يصفها بالمغامرة. يرى هذا الاتجاه الإصلاحي أن الوسيلة الأساسية للنضال هي العمل من داخل المؤسسات، ولذلك يعترف بالدستور الممنوح، ويشارك في الانتخابات عمليا بدون قيد أو شرط رغم الخطاب الملقى على عواهنه حول تخليق الحياة السياسية رفعا لكل حرج.

+ الاتجاه الثاني، فهو متشبث بالقطائع التي توصلت إليها الحركة الماركسية اللينينية المغربية وخاصة منظمة إلى الأمام. يرى هذا الاتجاه أن النظام القائم أجهض معركة تحرر شعبنا من الامبريالية وسيطرتها وهو غير قابل للإصلاح؛ الأمر الذي ازداد وضوحا في العقدين الأخيرين، وينطلق هذا التوجه من المبدأ القائل بأن التغيير هو من صنع الجماهير وله مضمون طبقي، ويقع على الطبقة العاملة المغربية واجب قيادة هذا التغيير لما تتوفر لها الشروط الذاتية ومنها بناء أدوات التغيير الثوري وعلى رأسها الحزب المستقل وجبهة الطبقات الحليفة لأخذ السلطة.

من خلال هذا التشخيص لواقع القوى التقدمية ببلادنا يتضح أن الكلام عن اليسار الجديد بمضمون انخراطه في المنظومة الفكرية والأيدولوجية لمدرسة فرانكفورت أو اتباع النظرية النقدية ومشتقاتها "المجددة" للماركسية ومنها الشعبوية اليسارية التي تتبنى خطاب شعب اليسار والحركات الاجتماعية كبديل عن الصراع الطبقي وبناء أدوات التدخل الواعي للطبقات الاجتماعية وعلى رأسها الطبقة العاملة؛ فإن هذا المفهوم للييسار لا يمكن تعميمه على مجمل القوى التقدمية المغربية وفي طليعتها القوى الماركسية اللينينية الثورية.

في المغرب شأنه شأن العديد من البلدان يجري اليوم الفرز بين توجهين اثنين: توجه تقدمي إصلاحي، وتوجه تقدمي ثوري. ففي التوجه الأول نجد تيارات كثيرة تبدأ من الإصلاحي القابل للاندماج في بنية النظام وتوجه إصلاحي جذري وتوجهات بين بين. هذه التيارات تعتبر نفسها يسارية بالنسبة للنظام في مواجهة تيارات وقوى أخرى يمينية. هذه التيارات اليسارية تسعى إلى بناء خط شعبي يساري يريد أن يعبر على شعب اليسار تماما كما تفعل الشعبوية اليمينية التي تدافع على قيم اليمين في الدولة وامتداداته داخل الشعب. وهذه التيارات تقبل بأن تنعت أو تنتمي لما يسمى باليسار الجديد.

أما التيارات التقدمية الثورية فهي في تناقض تام مع النظام وتتكون من توجهات ماركسية وماركسية لينينية وفعاليات أو حساسيات اناركية وبعثية/ناصرية..

نقطة ضعف التوجهات الإصلاحية والثورية هي ضعف القاعدة الشعبية والعجز الفادح للتحويل كتعبيرات سياسية عن مصالح طبقية وبخاصة الطبقة العاملة المغربية.

## المسار البديل:

### مشاركة السلطة في لقاء العقبة جريمة ومُقاومة

معروفة نتائجها سلفاً وقد رأينا هذا المشهد وأطرافه عشرات المرات، وآخرها قمة "النقب 1" وقبلها "القمة الاقتصادية" في البحرين، فالتنسيق الأمني أصبح على المستوى العربي الرسمي أيضا ولم يعد قاصرا على مثلت كامب ديفيد - وادي عربة- أوسلو".

وقالت المصادر "السلطة في رام الله لن تكسب إلا المزيد من الضعف والعار والارتهاق للشروط الأمريكية والصهيونية وسيعود وفد السلطة من هذا اللقاء لممارسة القمع والفساد ونهج المقاومة والعبث بحقوق شعبنا".

وأكدت الحركة بالقول "الأكثرية الشعبية الفلسطينية تدرك أن كيان أوسلو يعمل وكيلا للاحتلال وصار ملجأ للفصائل الصغيرة العاجزة وقوى التنسيق الأمني، فهذه سلطة لأصحاب المصارف والبنوك وما يسمى "السلام الاقتصادي"، وهذا الكيان السلطوي التابع والعميل لا بد أن يسقط".

وشددت الحركة على أن السلطة الفلسطينية في رام الله "هدفها الوحيد هو الحفاظ على وجودها وامتيازاتها الطبقية وهذا لن يأت إلا بتعزيز تبعيتها للحلف الأمريكي الصهيوني الفاشي وللنظام العربي الرجعي على حساب شعبنا وكرامته وحقوقه الوطنية".

عتبرت الهيئة التنفيذية في حركة المسار الفلسطيني الثوري البديل مشاركة السلطة الفلسطينية في ما يسمى "لقاء العقبة" الذي ترعاه الولايات المتحدة بمدينة العقبة الأردنية بمثابة "جريمة ومُقاومة".

وقالت مصادر في الحركة "ما يجري اليوم في الأرض المحتلة، وبخاصة في مدن جنين ونابلس وعدد من مخيمات الضفة يتطلب موقفا جذريا جديدا وحاسما من قوى المقاومة الفلسطينية، وبات يفرض علينا مسؤوليات أكبر في الشتات من أجل مواجهة مشروع التصفية وسياسة القمع التي تتعرض لها جماهير شعبنا والحاضنة الشعبية للمقاومة في فلسطين المحتلة".

واعتبرت الحركة "ما تقوم به أجهزة السلطة من قمع للشعب والحركة الطلابية والمقاومة في الضفة المحتلة ليس جديدا، فالسلطة جزء لا يتجزأ من معسكر التصفية منذ مؤتمر مدريد عام 1991 وبعدها اتفاقيات أوسلو عام 1993 وتشارك علنا في حماية أمن الكيان الصهيوني في جريمة مُكتملة الأركان سوف يعاقبها عليها الشعب الفلسطيني عاجلا أم آجلا".

وحول نتائج لقاء العقبة قالت مصادر الهيئة التنفيذية للحركة "هذه اللقاءات بالرعاية الأمريكية

## جمعية النساء التقدميات تتضامن مع ضحايا مباراة الحمامة

### المضربين على الطعام



اللجنة الوطنية لضحايا امتحان الحمامة" بشكل عام.

- يطالب بالاستجابة إلى مطالبها فوراً وفي مقدمتها فتح تحقيق في مجريات إعداد وتنظيم امتحان الأهلية لتولج مهنة الحمامة

- يستنكر كل أشكال القمع التي مارستها القوات العمومية ضد المشاركين والمشاركات في الاحتجاجات السلمية التي يخوضها المعنيون والمعنيات، ويدعو السلطات إلى احترام القانون وما تلتزم به من اتفاقيات دولية لحقوق الإنسان من الحق في التظاهر السلمي والحق في التعبير.

- يوجه نداء إلى كل الضمائر الحية والقوى المناهضة للظلم والتعسف والتمييز إلى مساندة ضحايا امتحان الحمامة في مطالبهم العادلة بإعمال القانون، واحترام المساواة بين المواطنين، وفتح تحقيق حول مجريات الإعداد وتنظيم امتحان الأهلية لمزاولة مهنة الحمامة موضوع احتجاج "اللجنة الوطنية لضحايا امتحان الحمامة".

الرباط، في 28 فبراير 2023

فرع الجمعية المغربية للنساء التقدميات بالرباط  
سلا تمارة

نظم وفد عن فرع الجمعية المغربية للنساء التقدميات بالرباط . سلا . تمارة، يوم الإثنين 27 فبراير 2023، زيارة تضامنية للمرسبات والمرسبين في امتحان الأهلية لمزاولة مهنة الحمامة، المعتصمات والمعتصمين بمقر فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بتمارة. وهو الاعتصام الذي يأتي في إطار نضالات هاته الفئة من المواطنات والمواطنيين بعد تنظيمهم للعديد من الاحتجاجات، آخرها الوقفة المركزة والمنظمة في الرباط يوم الأحد 26 فبراير .

إن رفض السلطات الاستجابة لمطالب هذه الفئة من المواطنين والمواطنات، والتي دعمتها العديد من التنظيمات والفعاليات، بفتح تحقيق في مجريات الامتحان موضوع الشكايات والاحتجاجات، وعوض ذلك تلجأ إلى المنع التعسفي للاحتجاجات السلمية التي يخوضونها، وإلى تعنيف العديد منهم وتعريضهم للمعاملة المهينة والحاطة من الكرامة، ليعد سلوكا مدانا وانتهاكا سافرا للحق في التعبير والحق في الاحتجاج السلمي، والحق في السلامة البدنية والأمان الشخصي، والحق في المساواة أمام القانون وللعديد من الحقوق والحريات الأخرى.

إن فرع الجمعية المغربية للنساء التقدميات بالرباط . سلا . تمارة، الذي حضر في عدد من المحطات النضالية لهؤلاء المواطنين والمواطنات ومن ضمنها الاعتصام والإضراب عن الطعام المنظم بمقر فرع تمارة للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، والذي نقلت على إثره إحدى المعتصمات إلى المستشفى بسبب تدهور وضعها الصحي، فإنه :

- يعبر عن تضامنه التام مع المعنيات والمعنيين الذين يخوضون الاعتصام والاضراب عن الطعام، ومع